الأمم المتحدة S/PV.6017 (Resumption 1)

# مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٠١٧**

الأربعاء، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد أوربينا | (كوستاريكا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد سافرونكوف |
| | إندونيسيا | السيد كليب |
| | إيطاليا | السيد ريكاردو |
| | بلجيكا | السيد كارتيوفلس |
| | بنما | السيد آرياس |
| | بوركينا فاسو | السيد سومداه |
| | الجماهيرية العربية الليبية | السيد دباشي |
| | جنوب أفريقيا | السيد بسخاليس |
| | الصين | السيد بان جينغيو |
| | فرنسا | السيد فيسيير |
| | فييت نام | السيد دانغ هوانغ غيانغ |
| | كرواتيا | السيد موتافدشيك |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد شيبرد |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة شيدلبوير |

## جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

تعزيز الأمن الجماعي من خلال تنظيم التسلح والحد منه بصورة عامة

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة (S/2008/697)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-60945 (A)

استُؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلَي الجزائر وبنن، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلَين إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل ممثلا البلدين المذكورين آنفاً المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكِّر جميع المتكلمين، وكما ورد في جلسة هذا الصباح، بأن لا تزيد مدة بياناتهم عن خمس دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة التكرم بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة موجزة عندما تتكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

**السيدة أوغوي** (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): تشيد نيجيريا بمبادرة كوستاريكا لتنظيمها هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن تعزيز الأمن الجماعي من خلال تنظيم التسلح والحد منه. ومن دواعي سعادتنا أن فخامة السيد أوسكار أرياس سانشيز، رئيس كوستاريكا، يترأس شخصيا هذه المناقشة الهامة جدا لمجلس الأمن. كذلك نحن ممتنون للورقة المفاهيمية الوافية التي أعدتها رئاسة المجلس، ونقدر البيان المستنير الذي أدلى به السيد سيرجيو دي كويروس دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح.

إن مفهوم الأمن الجماعي كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة لم يستهدف ردع العدوان فحسب، بل أيضا توفير حس بالأمن لدى جميع الدول، بغض النظر عن حجمها ومواردها. ولكن بعد ٦٢ عاما لم يتحقق بالكامل الوعد والأمل من أجل الأمن الجماعي. وبينما الدول أيدت الأمن الجماعي أظهرت في نفس الوقت قدرا كبيرا من التردد لمتابعة السياسات الأمنية العالمية المشتركة. ونتيجة لذلك، فقد واجهنا باستمرار ويلات الحرب الأهلية، والصراعات بين الدول وداخل الدول. وخاصة في القارة الأفريقية. وهناك إحدى الخصائص المشتركة التي تجمع بين هذه الصراعات ألا هي العلاقة المعقدة بين الصراعات وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وعلى الرغم من التحديات الهائلة، فإن الوفد النيجيري مقتنع بأن الأمم المتحدة لا تزال أفضل منتدى للأمن الجماعي. فارتباطنا الذي لا انفكاك منه يحتم على الدول أن تعمل بتضافر لتكفل الحفاظ على السلم الدولي. ولكننا نقر بأن نظام الأمن الجماعي الذي نتطلع إليه جميعا لا بد له من أن يأخذ في الحسبان المخاطر والتحديات الجديدة. والمخاطر العابرة للحدود مثل الاتجار في البشر والاتجار بالمخدرات والإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان والإرهاب وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وفي الواقع أن أنشطة الشبكات الإجرامية تتحدي الحدود الجغرافية. وهي متناثرة وخبيثة ومنتشرة والتصدي لها يتطلب عملا جماعيا.

وتعتقد نيجيريا أن أي نظام أمن جماعي ناجح يجب أن يرتكز على شراكة ملتزمة وحقيقية بين الدول القومية والدول الأعضاء. ولا يمكننا ترجمة عوائد الأمن الجماعي إلى أداة ملموسة لمنع الصراعات إلا من خلال هذا الالتزام. وفي الواقع تعتقد نيجيريا أنه يمكننا تعزيز الأمن الجماعي عن طريق وضع سياسة فعالة لتنظيم التسلح.

وفي القارة الأفريقية، فإن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها ما برح يذكي الصراعات الجديدة ويجعل الصراعات القديمة مستعصية على الحل. وهذا التجار يقوي العناصر الفاعلة من غير الدول ويعزز شبكاتها الإجرامية. ومن هنا نعتبر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أكبر تهديد لتوطيد السلم والتنمية. وفي الواقع أن فتكها وسهولة وزع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يجعلها أسلحة دمار شامل في أفريقيا. وفي بعض مناطق الصراع في أفريقيا، وخاصة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، فإن الحصول على البنادق أسهل من الحصول على الغذاء. وهذه الحقيقة المؤلمة لا بد لها وأن ترغمنا على أن الثبات في جهودنا المتضافرة لاستعادة السلم والأمن في تلك الأجزاء من أفريقيا التي مزقتها الحرب.

وفي الحقيقة أن هذه الحالة حملت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ على فرض وقف مؤقت على استيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتؤكد مجددا التزامها ببرنامج الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونلاحظ مع الأسف أنه على الرغم من الجهود التي تُبذل على سائر المستويات لا يزال توزيع الأسلحة الصغيرة غير المشروعة مستمرا وآثارها التدميرية على الدول الأفريقية بشكل خاص بددت الإرادة السياسية التي أظهرناها عندما اعتمد البرنامج في عام ٢٠٠١.

ولا تزال نيجيريا مقتنعة أن أكثر استراتيجية فعالة لمنع ومكافحة واستئصال شأفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتمثل في وضع صك عالمي ملزم قانونا وفي توفر الإرادة السياسية الجماعية للقضاء على الانتشار الجامح للأسلحة الصغيرة. لذلك نهيب بالدول الأعضاء أن تتحلى بالإرادة السياسية اللازمة لوضع المعايير الدولية اللازمة لاستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية. ونؤيد تأييدا قاطعا إبرام معاهدة للاتجار بالأسلحة ملزمة قانونا ليس فقط بوصفها أداة لوضع معايير دولية عامة بشأن الاتجار العالمي بالأسلحة، بل أيضا بوصفها وسيلة لضبط الوصول غير المشروع إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جانب العناصر الفاعلة من غير الدول.

وبالإضافة إلى تنظيم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تعتقد نيجيريا أن أي نظام للأمن الجماعي في إطار الأمم المتحدة يتطلب تعزيز آليات الأمن الإقليمية وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي يحض المنظمات الإقليمية على معالجة الصراعات في مناطقها. والهيكل الناشئ الذي وضعه الاتحاد الأفريقي وغيره من المبادرات الأمنية دون الإقليمية، بما في ذلك آلية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحل الصراعات، كلها تهدف إلى تخليص القارة من الصراعات وعواقبها المهلكة.

لذلك ننضم إلى السعي من أجل ثقافة جديدة لمنع الصراع حيث يتضح من الناحية العملية أن منع الصراع أقل تكلفة من الحد منها.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

**السيدة إسبينوزا** (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالقول أن إكوادور تتشرف بترؤس رئيس كوستاريكا لمناقشة المجلس هذا الصباح. ونرحب أيضا بمعالي السيد صموئيل لويس – نافارو، وزير خارجية بنما.

يود وفدي أن يعرب عن شكره إليكم يا سيادة الرئيس على المبادرة الرائعة بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام بالنسبة لدولنا ونعتقد أنها خطوة هامة للغاية للشروع في تفاعل حقيقي وحوار حقيقي بين مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء في المنظمة. ووفدي مقتنع

بأن نضال المجتمع الدولي لتعزيز الأمن الجماعي يجب أن يتناول الأسباب الكامنة للصراعات ومنشأ الأغلبية الواسعة منها، ألا وهي الفقر المدقع وعدم المساواة في توزيع الموارد والعمالة والسلطة.

إن التدابير الشرطية والعسكرية والاستخبارية لا تكفي لاستئصال شأفة المشاكل الخطيرة. إن ما نحتاج إليه هو إحداث تغير جذري في هياكل النظام الدولي الحالي. وفي الأوقات الأخيرة شهدنا مجالات عديدة من عدم الأمن والعنف في جميع أرجاء العالم. وبالنظر إلى هذه الحالة هناك انتقاد من جانب الجماهير العامة لما يلاحظونه من عجز الأمم المتحدة على منع الصراعات واستتباب السلم ومنع وقوع خسائر في أرواح المدنيين الأبرياء. ومع ذلك تظل الأمم المتحدة كما يريد لها دولها الأعضاء أن تكون عليه. وهذه المنظمة العالمية ليست دولة عظمى لديها سلطات قسرية على أعضائها. لذلك لا يسعنا إلا إعادة تأكيد المسؤولية الحيوية لمجلس الأمن وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق. والتفاعل الضروري من جانب المجلس مع الجمعية العامة وفقا للمادة ٢٦ من نفس الصك.

يعتقد وفدي أن من الجوهري أن يقيم مجلس الأمن علاقة مع الجمعية العامة التي تعتبر أكثر أجهزة الأمم المتحدة ديمقراطية وتمثيلية لتعزيز النظام المتعدد الأطراف بوصفها الطريقة الفعالة الوحيدة لإرساء دعائم السلم وبناء التنمية.

إن إكوادور مصممة في التزامها بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ليس فقط بالانضمام إلى العديد من الصكوك الدولية التي اعتمدت في هذا المجال، ولكنها أيضا تؤيد وتنفذ جميع الإجراءات الناشئة من هذه الصكوك حتى يتحقق لها التنفيذ.

وبالنظر إلى الآثار عبر الوطنية للاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة والجريمة المنظمة والإرهاب، فإن إكوادور جزء من المنظمات والاتفاقيات الإقليمية والدولية التي تستهدف مكافحة هذه الآفات. وفي مجال صون السلام والأمن الدوليين، تشارك إكوادور مشاركة نشطة في عمليات حفظ السلام وفي تقديم المساعدات الإنسانية.

ويعزى التحدي الذي تمثله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فوق كل شيء إلى انتشار الاتجار بهذه الأسلحة دون رادع. وقد كانت سهولة اقتنائها من العوامل الحاسمة في زيادة الصراعات المحلية والدولية وفي تصعيد حدة العنف والتفكك الاجتماعي الذي يهدد كثيرا من البلدان، وخاصة أضعف قطاعات السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

وعلى هذا النسق يود وفدي أن يؤكد مجددا استعداده لمواصلة العمل في إعداد معاهدة لتجارة الأسلحة تتيح تعزيز التزام جميع البلدان إزاء السلام والأمن الدوليين. وكذلك استضاف بلدي في الآونة الأخيرة اجتماعا إقليميا معنيا بالذخائر العنقودية. وفي هذا الصدد، أكدنا أهمية التصديق على الصك الدولي في هذا الشأن.

لقد انقضى عقد من الزمان منذ وقعت إكوادور وبيرو على اتفاقات برازيليا للسلام، التي تحولت عن طريقها المنطقة الحدودية من منطقة صراع إلى منطقة سلام وعمل وتعاون. وأصبح البرنامج الإنساني لإزالة الألغام آلية ناجحة لتعزيز الثقة والأمن المتبادلين بين بلدينا. وبالمثل، نظرا لتأثير الصراع الكولومبي الداخلي على المجتمع الإكوادوري، فقد استندنا في جهودنا من خلال خطة إكوادور إلى نهج وقائي متعدد الأبعاد ومتعدد القطاعات. ويقوم تنفيذ ذلك النهج على تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والامتثال الدقيق للالتزامات الدولية إزاء حقوق الإنسان وحفظ الموارد الطبيعية واستخدامها على نحو مستدام،

ومكافحة أي نوع من النشاط غير القانوني الذي من شأنه التأثير على الأمن المدني.

وموضوع الأمن الجماعي أساسي بالنسبة لإكوادور، وننظر إليه فوق كل شيء باعتباره سياسة عامة للدولة تضمن الحق في الرفاه والكرامة للبشر، وتغليب المصالح الجماعية على المصالح الخاصة، والتواصل بين الثقافات، والشمول الاجتماعي، ومكافحة جميع أشكال التمييز.

ولهذا السبب نرى مفارقة في أنه رغم الالتزام العميق بنزع السلاح كأداة للتنمية من جانب بعض البلدان، مثل إكوادور، لم تخفّ في حالات كثيرة أخرى حدة الإنفاق العسكري للدول الأخرى. وفي السياق الحالي لأزمات الطاقة والغذاء والمناخ، لا بد من أن نجري مناقشة جدية لأولويات إنفاقنا العام واستثماراتنا. فقد اعتقدنا بتفاؤل شديد بعد انتهاء الحرب الباردة أننا قد حققنا الأوضاع الضرورية لإعادة السلام والأمن من خلال تدابير بناء الثقة. ولذلك فإن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها لبعض الدول ضمان أمنها حين لا يتخذ مجلس الأمن إجراءات سريعة وفعالة وغير منحازة لاستعادة السلام والأمن في العالم.

إننا نعيش في عالم متسم بالعولمة والترابط، ونتيجة لذلك فإن التهديدات التي تواجه السلام والأمن تقتضي منا أن نعزز تعددية الأطراف، كما أوضح رئيس كوستاريكا بحق صباح اليوم. ولهذا السبب، يرجو وفدي مخلصا أن تجري متابعة الأفكار التي أعرِب عنها في هذه المناقشة كما ينبغي وأن تترجم إلى إجراءات عملية، مصحوبة بالتفكير والاستعراض والمساهمة باستمرار في تحقيق مزيد من الفعالية والشفافية والمشروعية لهذه الهيئة البالغة الأهمية.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لأستراليا.

**السيد هيل** (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب الحكومة الأسترالية عن التزامها بتعزيز السلام والأمن الدوليين. وتؤدي المنظمات المتعددة الأطراف، ولا سيما الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، دورا بالغ الأهمية في هذا الصدد. ونرحب بمبادرة كوستاريكا برعاية هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن عن الأمن الجماعي وتنظيم التسلح، وهو عنصر هام في أعمال مجلس الأمن.

وبالنظر إلى قيود الوقت، أريد أن أركز عصر اليوم على مسألة تنظيم الأسلحة. لقد أحرزنا بعض التقدم في هذا الصدد على مدى السنوات الـ ٦٠ الماضية. وشهدنا إنجازات كبيرة، منها إبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقيتي الأسلحة البيولوجية والكيميائية، والبروتوكولات الخمسة لاتفاقية حظر أو تقييد أسلحة تقليدية معينة، وعالمية اتفاقيات جنيف، وظهور عدد من اتفاقات الأمن الإقليمية. غير أنه لا بد من عمل المزيد.

ويقف المجتمع الدولي الآن عند مفترق طرق. ولا يمكننا أن نقبل بأي شيء سوى نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وليس ذلك فقط لضمان إحراز تقدم بشأن عدم الانتشار، الأفقي والرأسي، لأسلحة الدمار الشامل، وإنما أيضا لتحقيق الأمن الإقليمي والعالمي بصفة عامة. ويتيح لنا المؤتمر الاستعراضي فرصة لإعادة تنشيط نظم عدم الانتشار ونزع السلاح تحقيقا للمزيد من الأمن للجميع. ولا يمكن لهذه الفرصة أن تضيع.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد اشتركت أستراليا واليابان معا في إنشاء اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وتبشر اللجنة برؤية جديدة وواسعة الأفق. وهي ترمي إلى مساعدتنا على تغيير الطابع الشكلي وغير المثمر لكثير من المناقشات الحالية في المجال النووي.

وتسعى اللجنة للمساعدة في تشكيل توافق عالمي في الآراء في الفترة السابقة على عام ٢٠١٠ وما بعده. وسيعمل مفوضون من مجموعة كبيرة من البلدان، من بينها أعضاء هذا المجلس، من أجل تحقيق ذلك الهدف. ونشجع جميع الدول على دعم أعمال اللجنة والاستفادة بالخبرة الهائلة التي لدى أعضائها في جهودنا التعاونية بشأن عدم الانتشار والاستخدام السلمي ونزع السلاح النووي.

ولا يمكننا أن نناقش التقدم المحرز بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بدون الاعتراف بضرورة تنظيم الأسلحة التقليدية. وترحب أستراليا أن تتواصل الخطوات المشجعة التي شهدناها في مجال الأسلحة التقليدية في الأعوام الأخيرة. ومع أننا نرى فرصا كثيرة محتملة لمواصلة العمل العالمي، نحث الدول خاصة على استمرار الزخم الذي أظهرته مؤخرا الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في اللجنة الأولى هذا العام من أجل العمل على إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة.

ومن شأن معاهدة متعددة الأطراف ملزمة قانونا لتجارة الأسلحة أن تحقق الشفافية والمساءلة الضروريتين للغاية، وأن تقنن أفضل الممارسات الحالية في النقل المتسم بالمسؤولية للأسلحة التقليدية، وأن تمنع ارتكاب الإساءات لحقوق الإنسان وتكديس الأسلحة المزعزع للاستقرار.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لسويسرا.

**السيد موريه** (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تعرب سويسرا عن ترحيبها بمبادرتكم يا سيدي الرئيس إلى عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى. وأود أن أشكركم على الورقة المفاهيمية التي جرى تعميمها للإعداد لهذه المناقشة المواضيعية. ونتفق مع البيان في أن الحالات العملية التي يواجهها مجلس الأمن اليوم في كثير من الأزمات تؤكد ضرورة قيامه باستعراض دوره والتفكير في أفضل طريقة لتنفيذ المادة ٢٦ من الميثاق. وأود أن أثير بإيجاز خمس نقاط.

أولا، يرى بلدي من الضروري أن تحترم أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية مجالات اختصاصها المحددة. ومن الواضح أن الدور التشريعي الذي يقتضي أكبر قدر ممكن من الشفافية هو دور الجمعية العامة. والمواقف السويسرية بشأن قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار الرئيسية المرتبطة بالأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل معروفة للجميع، ولن أكررها هنا. ويركز مجلس الأمن من جانبه الاهتمام بدرجة أكبر على صراعات محددة، ويتدخل في حال وقوع أزمات. لذلك فمن واجبه أن ينظر في التحديات الجديدة الخاصة بسياسات الأمن وأن يستعين بالدروس المستفادة.

ثانيا، ترى سويسرا أنه قد يكون من بين الأدوات بالغة الأهمية في تعزيز الصلة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية والسلام القيام بمشاريع معينة وبرامج عملية، ومراقبة الاتجار بالأسلحة غير المشروعة في سياق عمليات حفظ السلام، ورصد الاتفاقات الإقليمية، وإيفاد بعثات تقصي الحقائق بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ونرى من المفيد لمجلس الأمن، استنادا إلى هذه الخبرات، أن يقدم مقترحات للأطراف في الصراعات وأن يجعل نزع السلاح موضوعا رئيسيا في مفاوضات السلام.

ثالثا، اسمحوا لي أن أشير إلى العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين العنف المسلح. إن إعلان جنيف بشأن التنمية والعنف المسلح، الصادر في عام ٢٠٠٦، يقوم على اعتبار العنف المسلح عقبة خطيرة أمام التنمية وقد يعيق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي المقابل، فإن العنف المسلح يمكن أن تحد منه آثار التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم الاعتراف بأهمية هذا الإعلان في تقرير الأمين العام

عن الأسلحة الصغيرة (S/2008/258)، الذي صدر في نيسان/أبريل بناء على طلب مجلس الأمن.

وفي إطار تنفيذ إعلان جنيف، تم تحديد عدد من البلدان الرائدة الطوعية بغية وضع وتنفيذ سياسات وبرامج للحد من العنف المسلح. ويقترح بلدي أن يستخدم مجلس الأمن منهجية مشابهة. والجانب المبتكر لهذا النهج يتمثل في أنه ينظر نظرة شاملة إلى العنف المسلح وبالتالي فإنه ينظر في العنف الناشئ في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع، وكذلك في حالات الإرهاب والجريمة. وبالفعل، إذا ما درسنا قائمة الصراعات قيد نظر المجلس، فإننا غالبا ما نواجه تراكم أشكال متنوعة من العنف التي تستدعي عملا أكثر تصميما ومنهجية من جانب مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، تبين بوروندي وهايتي، إذا ما اكتفينا بالإشارة إلى مجرد مثالين، العلاقة المعقدة بين العنف المسلح والتنمية الاقتصادية. والمشاريع التي بدأت في هذه الدول في إطار إعلان جنيف يمكن أيضا أن تعطي زخما لعمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

رابعا، تود سويسرا أيضا أن تشير إلى أن تخفيض وتنظيم التسلح ليسا السبيل الوحيد للتقدم في هذا المجال. إن إصلاح قطاع الأمن، والتسريح، ونزع سلاح وإعادة إدماج المحاربين السابقين من شأنها أن تسهم في هذا الجهد لتخفيف حدة التوتر. والصلة بين الموضوعين، اللذين جرت مناقشتهما في مجلس الأمن، وتنفيذهما العملي ينبغي النظر إليهما ككل متكامل.

خامسا وأخيرا، أود التأكيد على أن بلدي يؤيد الفكرة الأساسية في ورقة المفاهيم التي تشدد على أهمية التدابير الإقليمية للحد من الأسلحة ونزع السلاح. ولكن سويسرا تؤمن أيضا أنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المحددة لكل منطقة عندما نقوم بعمليات من هذا النوع، وخلق إحساس بالملكية من جانب الأطراف الفاعلة الرئيسية.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

**السيد أرغوييو** (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالانضمام إلى المتكلمين السابقين في التقدم بالشكر لجمهورية كوستاريكا ورئيسها، السيد أوسكار أرياس سانشيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن صون السلام والأمن الدوليين: تعزيز الأمن الجماعي من خلال تنظيم التسلح وخفضه بوجه عام. ونحن نعتقد بالتأكيد أن هذه المبادرة تأتي في الوقت المناسب نظرا للطبيعة العملية للعديد من مواضيع النقاش.

واسمحوا لي بالتذكير بسياسة الأرجنتين الثابتة والملتزمة فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار، الرامية إلى تحقيق توافق في الآراء متعدد الأطراف لصون السلام والأمن الدوليين.

إن ورقة المفاهيم التي قدمتها كوستاريكا لهذه الجلسة (S/2008/697، المرفق) تشدد بشكل سليم على المادتين ٢٤ و ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة، وبشكل خاص فيما يتعلق بلجنة الأركان العسكرية، والتي كان ينبغي أن تساعد مجلس الأمن في صياغة خطط تقدم إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإنشاء نظام لتنظيم التسلح. ولكن من أجل استخدام وقيادة القوات الموضوعة تحت تصرف الأمم المتحدة، تعين على المنظمة أن تنشئ تنظيمات مختلفة عبر تاريخها للتغلب على عدم إمكانية تنفيذ هذه اللجنة لولايتها. إن الهيكل الحالي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد نشأ من ضرورة أداء بعض تلك الوظائف التي ارتآها ميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بنزع السلاح وتنظيم التسلح، فإن هيئات الأمم المتحدة المعتادة، وكذلك مؤتمر نزع السلاح

والتنظيمات الكثيرة الأخرى، توفر محافل للمناقشة والتفاوض بشأن تلك المسائل. وللأسف، كان من الصعب تحقيق نتائج ذات مغزى في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تعارض مصالح عدة بلدان. إن التفكير في إمكانية تنشيط لجنة الأركان العسكرية، التي لم تتمكن على الإطلاق من تفعيل وظائفها وتمكينها من تناول نزع السلاح وتنظيم التسلح لا يبدو طريقة واقعية لتحقيق الأهداف المنشودة.

إن مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين هي ذات طبيعة تنفيذية بشكل رئيسي. والمناقشات في المجلس بشأن مسائل ليست مدرجة في جدول أعماله، حتى ولو كانت جلسات مفتوحة، ينبغي أن لا تجعلنا نتغاضى عن حقيقة أن ذلك لا يمكن أن يكون بديلا عن النظر في هذه المسائل من جانب الجمعية العامة، وهي الهيئة التداولية الرئيسية في الأمم المتحدة. وحتى مع تقسيم العمل بين المجلس والجمعية العامة الذي توخاه الميثاق، فإن إمكانية إدراج مسائل نزع السلاح في جدول أعمال مجلس الأمن لا يمكن أن يضع قيودا على إمكانية عمل الجمعية العامة في هذا المجال.

وقد اعتمدت الأرجنتين تقليديا نهجا شاملا إزاء تطوير الإجراءات والمبادرات في ميدان نزع السلاح وتنظيم التسلح. ونحن نكرر تأكيد موقفنا الذي طال أمده المؤيد لدور تعددية الأطراف – وعلى وجه الخصوص الأمم المتحدة – في التصدي لتحديات نزع السلاح وعدم الانتشار.

ومن هذا المنطلق، فإن الأرجنتين تكرر تأكيد التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية وغيرها من الصكوك الأساسية المتعددة الأطراف. وينبغي لمجلس الأمن أن يستمر في أداء دور هام في دعم أنظمة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في إطار ولايته لصون السلم والأمن الدوليين. إن التعاون الدولي في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة يكتسي أهمية بالغة في تحقيق أهداف مجلس الأمن، وهي مكافحة التهديدات للسلم والأمن الدوليين الناجمة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي.

وفضلا عن ذلك، فإننا نؤمن بأن إجراءات محددة في مجال عدم الانتشار ينبغي أن تقترن بالتزام واضح ومحدد يجسده برنامج عمل لجميع أعضاء المجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أذكر بالأولوية الخاصة والاهتمام اللذين يوليهما بلدي للتقدم في مجال الأسلحة التقليدية. وقد قدمنا الدعم القوي والنشط لتطوير تدابير الشفافية وبناء الثقة في منطقتنا وعلى المستوى الدولي على السواء. وفي هذا السياق، يحدونا الأمل أنه عقب النجاح الذي حققته مبادرات مثل إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، يمكننا الآن اتخاذ الخطوة التالية نحو تدوين تجارة الأسلحة لكي نزود الأمم المتحدة بالأدوات لمنع تدفقات الأسلحة المفرطة والمخلة بالاستقرار أو تلك التي تتجاهل المعايير التي وضعها مجلس الأمن. ولذا يحدونا الأمل في أن نتمكن من إحراز تقدم مثمر في هذا الاتجاه.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

**السيد روزينتال** (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على ترؤسكم مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكركم أيضا على إجراء هذه المناقشة المفتوحة. إن هذه المبادرة تتماشى مع الجهود الطويلة والشجاعة للرئيس أوسكار أرياس لدعم نزع السلاح والسلام، والتي نقدرها حق التقدير.

ونحن أيضا ممتنون للورقة المفاهيمية التي وزعها وفدكم على الوفود. والموضوع الذي حددتموه وزملاؤكم لهذه الجلسة يمكن معالجته بطرق مختلفة. والذي يبدو أكثر معقولا للأغلبية الساحقة من بلدان العالم هو أن الإنفاق على التسلح وعلى القوات العسكرية المفرطة الأحجام تشكل تخصيصا سيئا للموارد. وهذا صحيح بصورة خاصة لأن التهديدات الرئيسية التي تواجه البشرية اليوم هي تتساوى مع تهديدات العدوان المسلح والإرهاب أو أكبر منها. فهي تشمل، أولا، الجوع والفقر والحرمان الاجتماعي؛ وثانيا، التحديات البيئية، بما في ذلك الاحترار العالمي؛ وثالثا، الجريمة المنظمة.

وبلدكم، سيدي الرئيس، مثال على الآثار الإيجابية لتحويل الموارد العامة من الحفاظ على القوات المسلحة إلى النفقات الاجتماعية. ولقد أثمر ذلك نتائج هامة وملموسة، نظرا لمؤشرات الصحة والتعليم في كوستاريكا مقارنة بتلك المؤشرات في باقي أمريكا الوسطى.

وهناك عنصر آخر لهذه المسألة يتعلق بالجوانب المؤسسية لنزع السلاح، وخاصة عندما يتعلق الأمر بتوزيع المهام. فعلى سبيل المثال، لا يوجد خط فاصل واضح في الأمم المتحدة بين مهام الجمعية العامة ومهام مجلس الأمن، ولا بين عمل مؤتمر نزع السلاح في جنيف والهيئات الموجودة في نيويورك، بما في ذلك هيئة نزع السلاح. ولا يوجد خط فاصل واضح بين مهام الأمم المتحدة ومهام المؤسسات الإقليمية، رغم أننا نعتقد أن الورقة المفاهيمية التي أعدتها كوستاريكا لنا محقة في التركيز بقوة على العلاقة التعاونية بين الأمم المتحدة وهيئات نزع السلاح الإقليمية.

وهناك مسألة أخرى تستحق الذكر وهي القيمة الكبيرة لجهود منع نشوب الصراعات. فهذه الجهود، من بين أمور أخرى، تسهم في تهيئة بيئة تشعر فيها الدول بأنها أقل ميلا إلى الشروع في عدوان مسلح. وهذه البيئة مواتية أيضا لاتخاذ خطوات إيجابية من خلال التدابير الأحادية المتبادلة والمؤدية إلى تفادي المنافسة على التفوق العسكري بين الدول.

ومن وجهة نظر بلدي، أولويتنا هي لتخفيض الأسلحة الصغيرة والخفيفة والحد منها، ولمنع ومكافحة صناعتها غير المشروعة والقضاء عليها وكذلك نقلها وتوزيعها وانتشارها. وقد أدت هذه الأولوية إلى أحد الالتزامات العديدة الواردة في اتفاقات السلام التي أبرمناها في عام ١٩٩٦، والتي نحاول تنفيذها من خلال اعتماد قانون جديد للأسلحة والذخائر تجري مناقشته حاليا في كونغرس غواتيمالا.

ونشارك كذلك بنشاط في برنامج أمريكا الوسطى لتحديد الأسلحة الصغيرة. وتبادل المعلومات بشأن المسائل المتعلقة بالتحديد والتعقب هو من المجالات التي ينشط فيها ذلك البرنامج الإقليمي. ولذا تؤيد غواتيمالا الاعتماد المبكر لصك ملزم قانونيا لوضع معايير دولية مشتركة بشأن استيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها. وينبغي لهذه المعاهدة أن تكون شفافة وغير تمييزية ويتم التفاوض عليها على مستوى متعدد الأطراف.

ولهذه الأسباب نتفق مع حكومة كوستاريكا على أنه ينبغي لنزع السلاح أن يحتل مكانة مرموقة في جدول الأعمال المواضيعي للبشرية، وأيضا في جدول أعمال الأمم المتحدة. ويعتقد وفد بلادي أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة مشكلة نزع السلاح – ولا سيما مشكلة الأسلحة الخفيفة – والاهتمام الذي أولته الجمعية العامة للمسألة سيعززها إلى حد كبير اعتماد مشروع البيان الرئاسي المعروض على مجلس الأمن اليوم. ونحن واثقون بأنه سيوفر المزيد من الزخم السياسي لجهود تنفيذ برنامج العمل

لعام ٢٠٠١. وسوف يضمن كذلك استمرار الأمم المتحدة في القيام بدور مركزي في الجهد المتعدد الأطراف لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

**السيد يانييس – بارنويفو** (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يقدر وفد بلادي هذه الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن. وأود أن أهنئ كوستاريكا والرئيس أوسكار أرياس على هذه المبادرة الممتازة التي تهدف إلى الشروع في النظر بصورة مشتركة في الحاجة إلى تعزيز الآليات المتعددة الأطراف للأمن الجماعي وتكييفها لتتلائم مع التحديات الجديدة التي تواجه عالم اليوم. وفي هذا الصدد، أود أن أؤيد تماما البيان الذي أدلت به فرنسا هذا الصباح بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون مستعدا للتصدي بفعالية للتحديات الجديدة والمعقدة بطريقة منسقة وشاملة. ولتحقيق ذلك، هناك حاجة إلى تجديد العزم على إرساء تعددية أطراف فعالة تستطيع من خلالها الأمم المتحدة، بوصفها كفيل الشرعية الدولية، أن تكون الأداة الأساسية في تسهيل التعاون الذي يمكن أن يسمح لنا جميعا بإحراز تقدم في مجالات الأولوية الثلاثة المترابطة بشكل وثيق وهي، صون السلم والأمن الدوليين، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

إن ميثاق الأمم المتحدة يخول العديد من المسؤوليات لمجلس الأمن والجمعية العامة في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وهو يدعو كذلك إلى التفاعل المناسب بين هذين الجهازين الرئيسيين فيما يتعلق بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المنظمة ككل. وينبغي لنا أن نرحب بمبادرة اليوم التي تقدمت بها كوستاريكا، والتي توفر إطارا للحوار وتدعو مجلس الأمن، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية، إلى دعم الجهود المبذولة لتعزيز وإحلال السلم والأمن الدوليين وصونهما. ويمكن أن يفسح هذا المجال لتخفيض الأسلحة والقوات، وبالتالي لتحرير الموارد البشرية والمادية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ليس ثمة من شك في أن على العالم أن يمضي قدما في ذلك الاتجاه ليتفادى الخسائر البشرية والاقتصادية التي تثقل كاهل البشرية جمعاء. وكما ذكر الرئيس آرياس هذا الصباح بوضوح، فإن ذلك سيزيد من إمكانية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ بدرجة أكبر.

وبالنسبة لإسبانيا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، فإن تعزيز وصون السلام من العلامات البارزة لسياستنا الخارجية ولذلك نشارك في العديد من المبادرات، على الصعيدين العالمي والإقليمي، بهدف منع الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة. وفي إطار الأمم المتحدة، تدعم إسبانيا العمل الذي يقوم به مجلس الأمن، وذلك بالاشتراك في عمليات حفظ السلام ومنع نشوب الصراع وبالالتزام الصارم بقراراته وتوصياته. وكذلك تساهم إسبانيا بنشاط في عمل الجمعية العامة وتدعم العديد من المبادرات في مجالات منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح وتحديد الأسلحة التقليدية. كما أن إسبانيا قد انضمت إلى الاتفاقيات العالمية في هذا المجال. وتشارك إسبانيا أيضا في المحافل الرئيسية للمفاوضات وتقدم الدعم للمؤسسات والآليات التي تروج لهذه الأهداف.

إن السياق العالمي الراهن يتطلب من الحكومات والمجتمع المدني على حد سواء القيام بمبادرات عالمية وإقليمية لمكافحة انعدام الأمن والعنف المسلح في كثير من بقاع العالم إذ أنها تحد من القدرات التنموية للمناطق الأقل حظا في

العالم. ومن الأمثلة البارزة في هذا المجال إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية الصادر عام ٢٠٠٦ والذي شاركت فيه إسبانيا إلى جانب مجموعة كبيرة من البلدان بهدف تعزيز الأمن المستدام وثقافة السلام، والعمل من أجل خفض العنف المسلح وآثاره السلبية على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والتنمية البشرية.

وثمة مثال آخر هو الدعم المالي والفني الذي تقدمه الحكومة الإسبانية للمركز الإقليمي للأمم المتحدة للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي يعمل على تعزيز التفاهم والتعاون بين دول المنطقة في مجالات النشاط تلك.

وفي ذات المنحى، تعمل حكومة إسبانيا بنشاط لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه الذي اعتمد في عام ٢٠٠١، بالإضافة إلى مبادرات أخرى – مثل ما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية – ذات أثر كبير في حقل العمل الإنساني فضلا عن آثارها العامة على الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية للبلدان وعلى الحياة اليومية للبشر.

كذلك تؤيد الحكومة الإسبانية وضع صكوك دولية، وبخاصة مشروع معاهدة ملزمة قانونا بشأن تجارة السلاح لوضع معايير عالمية تنظم تجارة الأسلحة التقليدية على الصعيد العالمي. وتلك هي الروح التي استلهمتها الخطة التوجيهية للتعاون الإسباني واستراتيجية التعاون الإسباني واستراتيجية بناء السلام للتعاون الإنمائي الإسباني وكذلك الخطط القطاعية التي تتضمن ثلاث اتفاقيات متداخلة في مجالات الأمن والدفاع والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية والتنمية السياسية. وتنفيذ سياسة التعاون تلك قد أتاح لإسبانيا أن تكون دولة مانحة هامة في حقلي المساعدة الفنية والمالية في مجالات عدة، من بينها العمل الإنساني وإزالة الألغام وإزالة مخلفات الحروب من المتفجرات ومحاربة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مع التركيز بصورة خاصة على مساعدة الضحايا وأسرهم والمجتمعات المحلية التي ينتمون إليها. وتندرج تلك المساهمات في إطار جهد مخلص لتحقيق تقدم في مجال منع الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، ولتحقيق نتائج يستفيد منها ملايين البشر في العالم بأسره.

وعلى المجتمع الدولي أن يستجيب للتحديات الجديدة التي واكبت مقدم القرن الحادي والعشرين على وجه السرعة وبالحزم المطلوب، ومن واجب الدول الأعضاء كافة أن تدعم عمل الأمم المتحدة في سعيها لتوفير القيادة الضرورية نحو نظام جديد للأمن الجماعي يقوم على الثقة ويتسم نهجه بالشمول والتدرج في جميع المجالات آنفة الذكر. والهدف من وراء ذلك بناء سلام مستقر، مبني على احترام حقوق الإنسان وتعزيز الحكم الرشيد والتنمية المستدامة. إن المبادرة التي أطلقتها كوستاريكا اليوم تدل على أننا قادرون على إنجاز تلك المهمة التي تمثل واجبا أخلاقيا علينا جميعا تجاه الأجيال القادمة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

**السيد هارون** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يقدر وفد باكستان عقد هذه المناقشة التي نأمل أن تقود إلى فهم أفضل للعديد من المسائل المتعلقة بالأمن الجماعي وتنظيم التسلح.

ولطالما شددنا على الضرورة الملحة لإيجاد توافق آراء جديد بشأن جملة القضايا المتعلقة بنزع وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وهذا التوافق الجديد يجب أن يقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مع الاعتراف الكامل بدور

الأمم المتحدة، وأن يعبر عن المصالح الأمنية لجميع الدول اهتداء بمبدأ المساواة في توفير الأمن للجميع.

إن هيكل أي توافق عالمي بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة ومنع الانتشار يجب أن يقوم على قاعدة صلبة تتضمن العناصر التالية:

على جميع الدول أن تجدد التزامها بنزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة. إن الشفافية والقدرة على التحقق واللارجعة يجب أن تشكل المبادئ الأساسية التي تطبق على كل التدابير في مجال نزع السلاح. وريثما يتحقق نزع السلاح النووي العام والكامل تبرز الحاجة إلى صكوك عالمية غير تمييزية وملزمة قانونا بشأن الضمانات الأمنية السلبية للدول التي لا تملك السلاح النووي.

ومن الضروري أن يكون هناك اتفاق عالمي بشأن معايير عالمية غير تمييزية للتعاون الدولي في مجال الاستعمالات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك لأغراض توليد الطاقة النووية. إن السياسات القائمة على منح، أو منع، الحصول على التكنولوجيا النووية المدنية بطريقة انتقائية وفي تجاهل تام للمعايير المطبقة بشكل عام يفقد نظام منع الانتشار مصداقيته وشرعيته.

وهناك حاجة إلى وضع اتفاق عالمي غير تمييزي لمعالجة الشواغل الناجمة عن تطوير ونشر وانتشار القذائف ومنظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية التي تشكل تهديدا للاستقرار، بطبيعتها. كذلك يجب أن تؤخذ في الاعتبار الحاجة إلى تعزيز النظام القانوني الدولي بغية منع تسليح الفضاء الخارجي.

وبالترادف مع المفاوضات الخاصة بنزع السلاح النووي، هناك حاجة ملحة إلى إجراء مفاوضات بشأن تخفيض متوازن للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية. وكما هو منصوص عليه في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، يجب أن تتم هذه المفاوضات بتركيز خاص على الدول ذات الثقل العسكري. إن الاتجاه الباعث على القلق نحو تصعيد كميات الأسلحة التقليدية ودرجة تطورها التقني يجب أن يتوقف لما له من علاقة سببية بحالة الاعتماد المستمر على الأسلحة النووية.

ويجب أن يتم التعاون في المسائل ذات الآثار الاستراتيجية في منطقة ما بطريقة تؤمّن لكل دولة حقها في الأمن كاملا غير منقوص، وتضمن عدم تفضيل دولة أو مجموعة من الدول على البقية. واللوائح التي تنظم التسلح يجب ألا تكتفي بالرقابة على النقل فحسب، بل أن تأخذ في الحسبان أيضا حالة عدم التوازن العسكري والتفاوت وتكديس الأسلحة وإنتاجها وتصنيعها. وبالرغم من ذلك، لا يمكن لتنظيم التسلح وحده أن يسهل بلوغ الهدف المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين ما لم يتم السعي له ببذل جهود متوازية نحو التسوية السلمية للتراعات وإزالة الشواغل الأمنية الأساسية للدول.

وتسهم التوترات الإقليمية في سباق التسلح، الأمر الذي لا يعرض للخطر السلام والأمن الدوليين فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تقويض الجهود الرامية إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وبالتالي ينبغي أن تكون تسوية الصراعات وصون الاستقرار الاستراتيجي والتقليدي على الصعيدين الإقليمي والعالمي في صميم الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين.

ومبدأ الأمن المتساوي للجميع يجعل من الضروري فتح المشاورات والحوار فيما بين الدول بدون شروط مسبقة. وأفضل مكان لمتابعة تلك المشاورات والمفاوضات هي الجمعية العامة، التي تمثل فيها جميع الدول الأعضاء.

إن تكليف مجلس الأمن بالمسؤولية عن الأمن الجماعي ونزعة مجلس الأمن نحو وضع التشريعات بالنيابة عن

الدول الأعضاء بشأن مسائل الحد من التسلح يحتمان إثارة شواغل أمنية فيما بين الأغلبية الكاسحة للبلدان النامية الممثلة في المجلس.

والترتيبات القائمة لمراقبة تصدير الأسلحة، مثل مجموعة موردي المواد النووية ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، ترتيبات حصرية. ويشكل الطابع المقيد لترتيبات معينة لمراقبة تصدير الأسلحة عائقا أمام التنفيذ العالمي لمعايير منع الانتشار. وإذا أريد من الدول أن تفي بالمعايير التي حددتها تلك الترتيبات، ينبغي أن تمنح الفرصة للمشاركة فيها والاستفادة منها بتبادل أفضل ممارسات وتجارب الأعضاء المؤسسين لتلك الترتيبات في مجال مراقبة تصدير الأسلحة. وذلك سيمكن أيضا من إبقاء الدول على اطلاع بأوجه التقدم التقني.

وعلاوة على ذلك، دأب الأعضاء في تلك الترتيبات الحصرية على إنشاء استثناءات تمييزية من قواعد الترتيبات ذاتها، مما يؤدي بالتالي إلى تقويض الهدف المتمثل في تحقيق الاستقرار الدولي. والتعاون النووي المدني غير المستند إلى المعايير والقائم على الاعتبارات التجارية لا يساعد البتة على تعزيز الأهداف الدولية لمنع الانتشار. وبالمثل، يؤدي إلى تقويض نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف التعاون الدولي في استحداث القذائف المضادة للقذائف التسيارية، الذي ينطوي على التعاون في مجال التكنولوجيا المزدوجة الاستخدام، مثل نظم الدفع بالوقود الصلب وتوجيه القذائف ومنظومات التوجيه، وغيرها من المنظومات التي يمكن استخدامها لاستحداث الأسلحة والقذائف الهجومية.

وأود أن اختتم بياني بالتأكيد مجددا على ضرورة تطوير نظم يتم التفاوض بشأنها بصورة متعددة الأطراف وغير تمييزية وعالمية بشأن التسلح.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

**السيدة بلوم** (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، على أعمالكم بوصفكم رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ويقدر وفدي عقد هذه المناقشة بشأن تعزيز الأمن الجماعي من خلال تنظيم التسلح والحد منه بصورة عامة. ووجود الرئيس أوسكار أرياس سانشيز الحائز على جائزة نوبل وبيانه الحجي يضيفان صلة خاصة بالموضوع وأهمية إلى المناقشة المزمعة.

وبالنسبة لكولومبيا، فإن الصلة الوثيقة القائمة بين الأمن والتنمية صلة واضحة. وسياسة الأمن الديمقراطي التي تنفذها حكومة الرئيس ألفارو أوريبي تقوم على أساس توفير الحماية المتساوية لجميع المواطنين وتهيئة الظروف التي يمكن أن يتمتعوا في ظلها بحقوقهم وحرياتهم. وأسفرت تلك السياسة عن حلقة حميدة يهيئ فيها تعزيز سيادة القانون الظروف لتشجيع التنمية والازدهار الاقتصادي، اللذين يسهمان، بدورهما، في زيادة المشاركة المدنية والديمقراطية.

ومع أن سياسة الأمن الديمقراطي أتت أكلها، فإنها تطلبت بذل جهد كبير، بما في ذلك الإنفاق العسكري، الذي تم تكييفه على التحديات المطلوب مواجهتها لبلوغ الأهداف المتوقعة. وخلال تلك العملية، كان لدى كولومبيا موقف واضح – وهو تصور الإنفاق العسكري بصورة أساسية بوصفه استثمارا حيويا في حماية حياة مواطنينا ورفاههم.

ويشارك بلدي دواعي القلق حيال الحاجة إلى تخصيص أموال من الإنفاق العسكري لبرامج التنمية بدون أن تتعرض للخطر الاحتياجات الأمنية والدفاعية للدول، ومع مراعاة الاحتياجات المحددة لكل دولة. وفي ذلك الصدد، نحن

نتمسك بالتزامنا نحو نزع السلاح والتنمية وتنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن تلك المسألة.

وتسترشد مشاركة كولومبيا بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة بالالتزام الثابت بتعددية الأطراف وسيادة القانون. ونشارك المبادئ والقيم الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ونبرز الطابع الرؤيوي للمادة ٢٦ من الميثاق، التي تنص على اختصاص مجلس الأمن لوضع منهاج لإنشاء نظام لتنظيم التسلح. وما زال يتسم بأهمية كاملة الهدف المتمثل في تعزيز وتثبيت صون السلام والأمن الدوليين، مع أقل تحويل للموارد البشرية والاقتصادية إلى التسلح.

وعلاوة على ذلك، ترى كولومبيا أن أي مبادرة جديدة فيما يتعلق بالحد من التسلح وتنظيمه لا بد أن تتم مناقشتها والاتفاق عليها في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولا يمكن إحراز نتائج ناجحة في ذلك المجال إلا بالتزام جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

واليوم، تتسم مسألة الأمن بامتداد متعدد الأبعاد. وفي العالم المعاصر، توجد عوامل تتجاوز التهديدات التقليدية للأمن. وفي ذلك الصدد، نحن نتفق مع الموقف المحدد في ورقة المفاهيم التي وزعتها كوستاريكا (S/2008/697) فيما يتعلق بالدور الهام الذي يضطلع به التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في المحافظة على الأمن الجماعي.

وفي ذلك الصدد، أود أن ابرز أعمال منظمة الدول الأمريكية وتوجهها في اتخاذ تدابير متبادلة لبناء الثقة فيما بين بلدان منطقتنا. وحصل ذلك بالعديد من المبادرات، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، تعزيز الشفافية، مثل نشر كتب الدفاع بشأن السياسات الوطنية في ذلك المجال.

وإضافة إلى ذلك، تشجع منظمة الدول الأمريكية على القضاء على الألغام المضادة للأفراد وترصد مراعاة الالتزامات المقطوعة في إطار معاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبموجب هاتين المعاهدتين، تم إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كما تشجع منظمة الدول الأمريكية التعاون في منطقتنا من خلال الجهود المتعددة الأطراف لإحلال السلام والمكافحة المشتركة للإرهاب الدولي.

إن الانتشار غير الخاضع للمراقبة والاستخدام غير المناسب للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يسببان ضررا كبيرا، على حد سواء فيما يتعلق بالخسائر البشرية وبتأثيرهما السلبي على ظروف الأمن والتنمية. ويحتكر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه موارد كبيرة يمكن أن تستثمر في التنمية. ولذلك لا بد أن يشكل تعزيز إنشاء ضوابط فعالة لوقف الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة أولوية للمجتمع الدولي.

وتعلق كولومبيا أهمية كبيرة على برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وهو صك أساسي ونقطة مرجعية لاعتماد التدابير اللازمة لمكافحة تلك الظاهرة.

وترى كولومبيا أنه لا بد من مواصلة العمل في هذا المجال ضمن الإطار المتعدد الأطراف، والمضي قدما صوب اعتماد التزامات جديدة وتنفيذ الالتزامات القائمة فعلا، بغية إبرام صكوك ملزمة قانونا في الميدان. ومشاركة الدول على نطاق واسع في تنفيذ برنامج العمل شرط أساسي للقيام بذلك المسعى.

ويشارك وفد بلدي بفعالية، على جميع المستويات، في مبادرات تسهم في اتخاذ إجراء منسق وفعال لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه. وسيكون إحراز مزيد من التقدم الملموس في ذلك المجال إسهاما أساسيا في الأمن الجماعي.

ويستحق تعزيز الأمن الجماعي من خلال تنظيم التسلح والحد منه بصورة عامة، فضلا عن المبادرات الأخرى التي اقتُرِحَت لتحقيق ذلك الهدف، النظر المتأني من جانب الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية.

وقد أوجدت التغييرات التي شهدها العالم منذ التسعينات ظروفا تهيئ للتوصل إلى توافق جديد في الآراء في مجال الأمن. وبالتالي، لا بد لنا، من ذلك المنظور، أن نعزز جهودنا وإرادتنا لاتخاذ إجراء مشترك، باعتباره السبيل الوحيد لإنقاذ الأجيال القادمة من الآفات التي تهدد السلام والأمن والتنمية.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة للمراقب الدائم عن الكرسي الرسولي.

**الأسقف ميغليوري** (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإسبانية): شكرا لكم، سيدي، على دعوتكم وفدي للمشاركة في هذه المناقشة الهامة.

(تكلم بالانكليزية)

يعرب وفدي عن تقديره لعقد هذه المناقشة المفتوحة لتناول ضرورة تنظيم التسلح والقوات المسلحة والحد منها، بغية تعزيز السلم والأمن الدوليين.

إن العواقب الوخيمة للاتجار غير المشروع بالأسلحة على الصعيد العالمي تتطلب من المجتمع الدولي أن يضاعف التزامه بوضع آليات جديدة للمراقبة. وباعتماد اللجنة الأولى للجمعية العامة مؤخرا مشروع قرار معنون ''العمل على وضع معاهدة لتجارة الأسلحة''، الذي يشكل الخطوة الهامة الأولى صوب وضع صك ملزم قانونا بشأن تجارة الأسلحة وعمليات نقلها، فإن هذه المناقشة لا تتسم بحسن توقيتها فحسب، بل بأهميتها الحيوية أيضا لتنشيط جهود الحد من التسلح على الصعيد العالمي. ويؤيد الكرسي الرسولي ويشجع تماما التعمد بهذا الالتزام في الهيئة ومن جانب المجتمع الدولي برمته، وهو على استعداد للإسهام فيه.

وترتبط مبادرة مجلس الأمن لمعالجة مسألة تنظيم التسلح والحد منه بمشاكل الأمن المستمرة والمتزايدة في جميع أنحاء العالم. وقد استمعنا مؤخرا، خلال المناقشة العامة في اللجنة الأولى للجمعية العامة، إلى أحد الممثلين من أفريقيا يقول ''مقابل كل أفريقي، هناك سبع رصاصات غير قانونية وثلاث بندقيات تستهدفه. وهذه فضيحة، لا سيما في الوقت الذي لا تزال نسبة مرتفعة بشكل غير مقبول من سكان العالم تعيش تحت خط الفقر''.

وليس ذلك سوى مثال من بين أمثلة عديدة. ويتشاطر وفدي مشاعر القلق البالغ التي تساور البلدان الممزقة بالصراع، التي نستشف من تجربتها أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتكديسها وإنتاجها على نحو غير قانوني، أمور تعرقل التسوية السلمية للتراعات، وتحول التوترات إلى صراعات مسلحة، وتشكل عاملا أساسيا في إطالة أمدها، وبالتالي، تقويض السلام والتنمية بصورة كبيرة.

وقد أوجد عدم تنظيم إمدادات الأسلحة على الصعيد العالمي، وعدم الالتزام بالحد منها، عالما يمكن الحصول فيه على الأسلحة بطريقة أسهل من الحصول على الغذاء والمأوى والتعليم. ومن الواضح أننا، بتخصيص ولو جزء من مبلغ ١,٣ تريليون دولار، الذي يُنفَق على الأسلحة، لبرامج تروم تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي والروحي الكامل للشعب، فإننا لن ننشئ عالما أفضل وأكثر أمانا فحسب، بل سنعزز أيضا تجديد الاحترام الواجب للحياة واحترام بعضنا بعضا.

وفي ذلك السياق، يود وفد بلدي أن يردد أصوات مئات الآلاف من أبناء جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين يجأرون طلبا للعدالة والسلام والأمن والقدرة على مجرد

العيش بكرامة على أرضهم. ويدين الكرسي الرسولي بشدة ما يُرتَكب من مجازر أمام أعين المجتمع الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويطالب ببذل قصارى الجهود لوقف تلك المأساة الإنسانية.

وكان بدء نفاذ بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منها، في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، خطوة هامة إلى الأمام صوب وضع معايير عالمية لحماية السكان المدنيين في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المتاخمة. وندرك أن الدول ذاتها التي ترتكب فيها المجازر هذه الأيام وقّعت وصادقت على بروتوكول نيروبي. والكرسي الرسولي يحثها كافة على التعجيل بتنفيذه.

وفي الختام، يتفق وفدي تماما على الحاجة للتوصل إلى توافق جديد في الآراء بشأن الأمن، سيساعدنا على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وكفالة الأمن واحترام حقوق الإنسان. وينبغي أن نبذل مزيدا من الجهود، ونعبئ الإرادة، ونتصف بالشفافية والمرونة والانفتاح. ويتشاطر وفد بلدي الرأي القائل بأن أول وأهم خطوة للبدء بهذه العملية هي كفالة امتثال الدول للمعاهدات التي وقعتها وصادقت عليها، والإبقاء على الإنفاق العسكري في حدود مستويات متفق عليها جماعيا.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل النمسا.

**السيد فانزيلتر** (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء ، أن أشكركم، سيدي، على اتخاذكم هذه المبادرة البالغة الأهمية. وكثيرا ما قلنا إن تحديد الأسلحة ونزح السلاح وعدم الانتشار مسائل ينبغي أن نوليها مزيدا من الاهتمام السياسي. وبالنظر إلى ارتفاع نفقات التسلح في جميع أنحاء العالم، والشواغل إزاء البرامج النووية الوطنية، وعدم إحراز تقدم يذكر في المحافل الدولية المعنية بنزع السلاح، يجب علينا أن نغتنم كل فرصة لمناقشة تلك المسائل الملحة. ويدل حدث اليوم على أن أبرز محفل معني بالأمن في العالم، أي مجلس الأمن، يولي كامل الاهتمام لجميع جوانب نزع السلاح والسلام والتنمية.

وفي الشهر الماضي، حدد الأمين العام بان كي - مون خمس نقاط لإحراز تقدم في مجال تحديد الأسلحة، ودعا إلى بداية جديدة لا تقتصر على نزع السلاح فحسب، بل تشمل أيضا تعزيز نظامنا للسلام والأمن الدوليين. وتندرج مناقشة اليوم والورقة المفاهيمية التي قدمتها كوستاريكا (S/2008/697) في هذه البداية الجديدة.

وأود أن أتناول مسألتين هامتين بالنسبة للحكومة النمساوية. تتعلق المسألة الأولى بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فالتجارب النووية، في حد ذاتها، تهديد متعمد للسلم والأمن. وبعد مضي ٢٢ سنة على انتهاء الحرب الباردة، ينبغي أن نكف عن استخدام لغة التهديد اليوم.

وقد تأخر بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عن موعده بوقت طويل. وباعتبار النمسا رئيسا مشاركا للمؤتمر المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - وهو شرف نتقاسمه مع شريكتنا كوستاريكا - فإنها تعمل بصورة فعالة على تحقيق بدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر، من خلال رعاية المؤتمرات والحلقات الدراسية المتعلقة بالمعاهدة في مختلف أنحاء العالم. ومنذ عام ٢٠٠٧، شهدنا ازدياد الزخم صوب تحقيق عالمية المعاهدة، مثلما يدل على ذلك قيام بربادوس وجزر البهاما وكولومبيا وماليزيا و موزامبيق بالمصادقة عليها مؤخرا، فضلا عن توقيع العراق وتيمور - ليشتي عليها.

وقد أثبت الاجتماع الوزاري المعني بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر

٢٠٠٨ في نيويورك، اتساع نطاق الاهتمام ببدء نفاذ المعاهدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد جميع الدول التي لم تصادق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

والمسألة الثانية التي تثير قلق حكومتي هي الأسلحة التقليدية، وخاصة وضع معاهدة للاتجار بالأسلحة. إن قصص النجاح التي تشمل نزع السلاح والقانون الإنساني وسيادة القانون، مثل اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية، كانت أمثلة ملهمة على أن نزع السلاح وتحديد الأسلحة القانونيين ليسا طموحا فحسب، وإنما يمكن أن يصبحا أيضا حقيقة واقعة إذا توفرت الإرادة السياسية اللازمة.

ومن الأمثلة الحديثة جدا الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، التي اتفق عليها في أيار/مايو وسيفتح باب التوقيع عليها في مؤتمر التوقيع الذي سيعقد في أوسلو في ٣ كانون الأول/ديسمبر. وبوصف النمسا إحدى الدول التي قامت بحملة نشطة لإبرام المعاهدة، فإنها تأمل في أن تأتي دول عديدة إلى أوسلو وتشارك في عملية حظر السلاح الذي ثبت أن عواقب استخدامه وخيمة على المدنيين.

وقصص النجاح هذه تبعث فينا الأمل. وبما أن أكثر من ألف شخص يموتون يوميا بسبب الأسلحة النارية، ينبغي لمسألة تنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أن تحظى بالأولوية القصوى لدى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إن عمليات نقل الأسلحة غير المسؤولة تؤجج الصراعات العنيفة وتديم الفقر والتخلف وتسهم في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

قبل ١٣ عاما دعا السيد أوسكار آرياس سانشيس، رئيس كوستاريكا، مجموعة من زملائه الفائزين بجائزة نوبل للسلام إلى التشجيع على القيام بحملة دولية لإبرام اتفاق لمراقبة عمليات نقل الأسلحة، وبذلك أعدوا نص مدونة قواعد السلوك الدولية بشأن نقل الأسلحة الصادرة عن الحاصلين على جائزة نوبل. ومنذ البداية والنمسا تؤيد تماما العملية الرامية إلى عقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة وتأمل في أن ينجح الفريق العامل المفتوح العضوية في إرساء الأساس لصك قوي وملزم قانونا في عام ٢٠٠٩.

ويمكن للتنظيم المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي أن يكون سبيلا آخر لزيادة الثقة المتبادلة بين الدول، وأن يهيئ بالتالي بيئة مؤاتية أكثر لتحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي. وترى النمسا أن الوقت قد حان لوضع إطار ملائم يناسب الحقائق النووية لهذا القرن – أي إطار يضع أشد التكنولوجيات خطورة والتخصيب وإعادة المعالجة – تحت المراقبة المتعددة الأطراف للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإذا اقترن ذلك الإطار بقواعد منصفة وعادلة للشفافية، سيتيح للدول التي اختارت الطاقة النووية الوصول إلى كل الوقود النووي الذي تحتاجه تحت رقابة الوكالة، والتي ستكون مسؤولة عن ضمان السلامة والأمن. وقد يكون إنشاء الوكالة الدولية لبنك لهذا الوقود، والذي هو حاليا قيد المناقشة، الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه.

وفي الختام، تود النمسا، بصفة خاصة، أن تسجل رسميا دعمها الكامل لتعددية الأطراف وسيادة القانون، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية القائمة، والمبادرات الرامية إلى عقد معاهدات جديدة للأمن العالمي.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

**السيد شبار** (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية، وباسم وفد بلدي، أن أشكركم سيدي الرئيس على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن مسألة لا تزال تشكل مصدر قلق كبيرا للمجتمع الدولي. ونود أيضا أن نشكر السفير

سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على إحاطته الإعلامية الهامة التي قدمها هذا الصباح.

إن الأمن الجماعي هو المفهوم الأساسي التي استرشد به الآباء المؤسسون للأمم المتحدة عندما أنشأوا المنظمة. وبناء على ذلك، فهو يمثل الهدف الرئيسي الذي ترمي إليه كل أنشطة الأمم المتحدة.

ولم يمض سوى ثلاث سنوات على انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والذي أصدر فيه الأمين العام تقريره المستوحى إلى حد كبير من توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي أنشأه هو نفسه في عام ٢٠٠٣ ليلقي نظرة فاحصة على سبل تكييف منظومة الأمم المتحدة مع احتياجات القرن الحادي والعشرين والتنبؤ بالتهديدات الجديدة للأمن الجماعي.

ومنذ ذلك الحين، تم الاتفاق على أن هذه التهديدات التي تقوض الأمن الجماعي تشمل أيضا الصراعات داخل الدول وفيما بينها، والإرهاب، والجريمة المنظمة، وأسلحة الدمار الشامل، والفقر، والأوبئة الفتاكة، وتغير المناخ. وكل تلك التهديدات تعرض بقاء الإنسان للخطر وتقوض استقرار الدول وأمنها.

وبناءً على تقرير الأمين العام، وضعت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) الأمن الجماعي في قلب الثلاثية المترابطة للتنمية والأمن وحقوق الإنسان. وتجسد تلك الثلاثية تضافر مختلف التهديدات التي تشعر بآثارها العشوائية المؤكدة جميع المناطق في شتى أنحاء العالم. إن المعادلة بسيطة، وهي معالجة جميع تلك العلل بفعالية متساوية ودون أي تمييز، ومواجهة كل تهديد على غرار التهديدات الأخرى، لأنه من الثابت تماما أن التهديدات تتجاوز الحدود وآثارها عالمية.

وأحد تلك التهديدات المتكررة هو بطبيعة الحال، اندلاع الصراعات داخل الدول أو فيما بينها، الأمر الذي يترك آثارا فورية متفرقة على الاستقرار في المناطق دون الإقليمية، والأقاليم، وحتى القارات. فكيف إذن يمكننا وضع حد للصراعات التي لا تزال تنشب؟ وكيف يمكننا منع البلدان الخارجة من الصراعات من الانزلاق فيها مجددا؟

لقد قدم المشاركون في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إجابة مبتكرة عندما قرروا إنشاء لجنة بناء السلام، وبذلك سدوا ثغرة أساسية في الهيكل المؤسسي للأمم المتحدة من أجل مساعدة البلدان على النجاح في العملية الانتقالية من الحرب إلى السلام الدائم. ومنذ إنشاء اللجنة، ثبت أن عملها شاق للغاية ويتطلب تعبئة المزيد من الموارد للمساعدة في تنفيذ استراتيجيات متكاملة لبناء السلام. وبعبارة أخرى، التزام الشركاء والمؤسسات الإقليمية والدولية والجهات المانحة والبلدان التي يسمح وضعها بذلك أن يكون منهجيا ومستمرا وملموسا.

ومع ذلك، فإن جميع جهودنا الرامية إلى بناء السلام لن تكتمل بدون رقابة فعالة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة، التي لا يزال يتم تداولها وتعرض عمليات السلام للخطر. وكيف يمكننا أن نصبو إلى السلام، في ظل التكديس المفرط للأسلحة التي لا تزال آثارها المدمرة تقوض كل الجهود الرامية إلى حفظ السلام وبناء السلام والتنمية؟ كيف يمكننا تبرير تمويل الاتجار بالأسلحة من خلال التعدين والنفط وغيرهما من الموارد عندما ينبغي لها أن تموّل احتياجات الشعوب؟

وفي ذلك الصدد يجب أن تبذل جهود كبيرة وأن تتوفر إرادة سياسية فعلية لتحقيق توحيد وتنفيذ الصكوك القانونية القائمة في هذا المجال، وإذا لزم الأمر، وضع قواعد

قانونية جديدة، لا سيما لتنظيم نقل الأسلحة التقليدية والسمسرة فيها من أجل تحديد تداولها.

ولكن خطر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ليس هو مصدر قلقنا الوحيد. فوجود أسلحة الدمار الشامل يمثل دائما تهديدا دائما محفوفا بمخاطر كبيرة ولا يزال مسلطا على مستقبل العالم. ومما لا شك فيه أن عالمية معاهدة هامة مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي هي حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، تُعد بمثابة الهدف المشترك للأمن الجماعي. ويتطلب الأمن الجماعي التخلي عن انتشار الأسلحة والالتزام بنزعها الكامل والشامل، والذي بدونه يصبح خطر حيازة هذه الأسلحة من الجهات الفاعلة غير الحكومية محتملا جدا.

وبالفعل فإن الأمن الجماعي عملة ذات وجهين، وجهها الأول هو عدم انتشار الأسلحة النووية، والآخر هو نزع السلاح. وعالمنا يستحق هذا الأمن، وإذا أردنا أن نحققه يجب الوفاء بهذين الشرطين.

تقتضي المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة من مجلس الأمن الاضطلاع بدور نشط ليس في حفظ السلام ذاته فحسب، لكن أيضا في تعزيزه من خلال وضع خطط تعرض على أعضاء المنظمة بغية إنشاء نظام لتنظيم التسلح. وبنفس الروح، أكدت الجمعية العامة من جديد، في قرارها ٤١ (١) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦، على ذلك الالتزام المنوط بالمجلس بالتوصية بأن يتخذ الأخير إجراءات عملية لتنظيم التسلح وخفضه.

وحتى اليوم، لم يتخذ مجلس الأمن أي إجراء في هذا الصدد، وهو ما شجع الدول بدرجة ما على زيادة إنفاقها العسكري، على حساب احتياجاتها التنموية. وعزز أيضا وجود أسواق سوداء كبيرة للأسلحة في غياب المراقبة والتنظيم. وفي عام ٢٠٠٦، اعتمدت مجموعة صغيرة من الدول، ومنها المغرب، التي يقلقها الآثار الضارة للعنف المسلح في البلدان الفقيرة المتضررة بالصراع، إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، الذي حدد وجود ارتباط وثيق بين هذين الاعتقادين المتناقضين حيث يعزز انخفاض العنف المسلح التنمية المستدامة.

والدول التي وقعت على الإعلان ملتزمة بتعزيز جهودها لدمج خفض العنف المسلح في استراتيجياتها للتنمية الوطنية والإقليمية والدولية ومبادراتها للمساعدة الإنسانية وإدارة الأزمات. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي باتخاذ الجمعية العامة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر القرار ٢٣/٦٣ بشأن تعزيز التنمية من خلال خفض العنف المسلح ومنعه.

إن الحد من الأسلحة مهم، لكنه ليس كافيا في حد ذاته. والمفتاح هو التنمية البشرية، والاقتصادية والاجتماعية. المفتاح هو تعزيز التعاون بين الدول والمساعدات الدولية من أجل التنمية.

يجب أن تحل التنمية البشرية محل التسلح. يجب أن نركز عملنا على هذا السوق المربح بدلا من النفقات العسكرية التي جعلتها بعض الدول هدفها الرئيسي. يجب أن تسمح لنا التنمية البشرية بالخروج من دائرة الفقر والبؤس. يجب أن يكون الفرد محورها وأن تناضل من أجل الازدهار الكامل للبشرية وتنميتها. إن السعي من أجل حياة أفضل أبدي، وكما قال أرسطو ببلاغة، يجب تقييم كل منظمة اجتماعية على أساس مساهماتها للبشرية. تلك تحديدا هي الفلسفة الكامنة وراء مبادرة التنمية البشرية التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس ملك المغرب في عام ٢٠٠٥.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل كندا.

**السيد مكني** (كندا) (تكلم بالإنكليزية): تود كندا أن تشكر الرئيس آرياس وكوستاريكا على تنظيم هذه

المناقشة المهمة في مجلس الأمن. وكندا تشيد بمبادرة كوستاريكا لكفالة أن يستخدم المجلس كل مواد الميثاق المتاحة له في الوفاء بالدور المناط به في تحقيق الهدف الأكبر المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين.

وفي الوقت الذي تبدو مؤسسات نزع السلاح المتعددة الأطراف القائمة غير قادرة على المضي قدما بشأن معاهدات جديدة متعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، ترحب كندا بأي مقترحات عملية للمجلس باتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالمادة ٢٦، كما هو مقترح في الورقة المفاهيمية التي قدمتها كوستاريكا. إن اضطلاع مجلس الأمن بدور أكثر تفاعلا سيخدم تعزيز اتفاقاتنا وهيئاتنا المتعددة الأطراف القائمة على معاهدات ويساعد في جعلها أكثر ملاءمة وقوة.

إن زيادة انخراط وقيادة المجلس في قضايا نزع السلاح سيكون موضع ترحيب وقد يكون مهما في المساعدة في التغلب على التحديات الخطيرة في الآلية القائمة لنزع السلاح. والجمود المستمر منذ عقد في مؤتمر نزع السلاح والفجوات الكبيرة في توافق الآراء داخل لجنة نزع السلاح واللجنة الأولى – ولا سيما بشأن المسائل النووية – تنطق بالحاجة إلى تنشيط جهودنا الدولية.

أما بعد، تحتاج قيادة المجلس أيضا إلى أن تقترن بانخراط بناء بدرجة أكبر من جانب كل البلدان. إن وضع ”منهاج لتنظيم التسلح“، كما هو مقترح في المادة ٢٦، سيتطلب اشتراك المجتمع العالمي برمته. ونلاحظ أيضا أن أي قرار في ما يتعلق بتجديد نشاط لجنة أركان الحرب، بعد توقف طويل عن العمل، سيتطلب مشاورات مهمة ومزيد من الدراسة.

وتدعم كندا أيضا الأهمية التي تعلقها الورقة المفاهيمية على التزام الدول الأعضاء بالمعاهدات التي هي أطراف فيها، حيث أن الامتثال عنصر ضروري لأي اتفاق ملزم قانونا. وزيادة الشفافية في النفقات العسكرية وعمليات نقل الأسلحة يمكن أن تساعد أيضا في بناء تدابير الثقة بين الدول وفي تعزيز الأمن.

(تكلم بالفرنسية)

وفي النهاية، تلقي ورقة كوستاريكا الضوء على الدور القيم والفعال من حيث التكلفة للمنظمات الإقليمية في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وبالمثل، تدرك كندا الحاجة إلى مزيد من التنسيق والدعم كي تحقق اتفاقات إقليمية كثيرة المزيد من الفعالية وتدرك أوجه التآزر الممكنة. والتفاعل الدوري والشامل بين المنظمات الإقليمية والمجلس سيكون مفيدا في هذا الصدد.

وفي الختام، ستتابع كندا باهتمام نتيجة المناقشة المفتوحة اليوم وتعرب عن تقديرها لهذه الفرصة لتقديم مساهمتها.

**الرئيس** (تكلم الإسبانية): أعطي الكلمة لممثل أرمينيا.

**السيد مارتيروسيان** (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة التي جاءت في وقتها بشأن موضوع مهم. تواجه أرمينيا وجنوب القوقاز بأسره عددا من التحديات الناجمة عن الافتقار إلى ترتيبات أمنية إقليمية وقصور الآليات القائمة للحد من الأسلحة وتنظيمها.

إن خبرات العقود بعد الحرب العالمية الثانية تشهد على أن الترتيبات الأمنية الجماعية ممكنة ويمكن أن تجتاز اختبار الزمن إذا كانت قائمة على أقل تقدير على إجماع وتصور مشترك للتهديدات الأمنية. لقد أنشئ الهيكل الأمني الأوروبي على أساس الواقع السياسي لعصر الحرب الباردة. ومنذ ذلك الحين، شهد الوضع الجغرافي السياسي في المنطقة

الأوروبية الأطلسية تغيرات كبيرة. لقد برزت تهديدات جديدة، وبالتالي ثارت خلال العقدين الماضيين بعض التساؤلات الوجيهة بشأن جدوى وفعالية الأمن في أنحاء أوروبا.

إن ظهور فكرة عقد مؤتمر قمة لمناقشة مستقبل نظام الأمن الأوروبي خلال المناقشات أثناء الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا بين الاتحاد الأوروبي وروسيا لم يكن من قبيل المصادفة. نحن نتفق مع أولئك الذين يرون أنه قبل عقد هذه القمة واتخاذ خطوات نحو تحسين آليات الأمن القائمة، ينبغي أن يحجم أعضاء المجتمع الأوروبي الأطلسي عن اتخاذ أي إجراءات جذرية قد تعقد المناخ الأمني الحالي.

ومن المؤسف، أن منطقة جنوب القوقاز ما زالت تشهد عددا من الصراعات التي بقيت دون حل في ظل غياب ترتيبات أمنية إقليمية. وفي مثل هذه الظروف، تؤدي معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا دورا أساسيا في صون السلام والاستقرار في جنوب القوقاز. لكن هذا الاتفاق المحوري يواجه تحديات في منطقتنا. وخلال الأعوام القليلة الماضية، انتهكت إحدى دول جنوب القوقاز سقف الأسلحة التقليدية المحدد لبلدان منطقتنا.

وعلاوة على ذلك، شهدنا خلال الأعوام القليلة الماضية سباق تسلح لا هوادة فيه، مصحوبا بزيادة لم يسبق لها مثيل في النفقات العسكرية، في بلدان جنوب القوقاز. إن تلك التطورات الخطيرة تحدث في ظل خطاب عدائي. وانعدام الثقة بين الأطراف المتصارعة، مقترنا بالغياب الحالي لتدابير بناء الثقة، يهدد الوضع الأمني بشكل عام في المنطقة. والأحداث الأخيرة في جورجيا هي العواقب الخطيرة لهذه التطورات.

ولذا، فنحن نؤمن بقوة بأنه قبل وضع ترتيب أمني شامل، على بلدان جنوب القوقاز أن تلزم أنفسها بعدم استخدام القوة في تسوية الصراعات القائمة. وفي ذلك السياق، فإن الإعلان المشترك حول ناغورني كاراباخ الذي وقعه رؤساء أرمينيا وأذربيجان وروسيا في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر في موسكو يمكن أن يقوم بدور واعد.

وبما أني ذكرت ضرورة وضع معاهدة أمنية شاملة للمنطقة، أود أن أشير إلى الاقتراح بشأن خطة أمنية لمنطقة القوقاز قدمه مؤخرا رئيس وزراء تركيا. وقد كان رد الفعل الأولي لزعماء الدول المعنية مشجعا. ونأمل أن تكون بلدان المنطقة والأطراف الأخرى المعنية أكثر اتساقا في كفالة ألا يكون هذا الاقتراح غير مجد كما كان الأمر بالنسبة لاقتراحات مماثلة سابقة قدمتها أطراف إقليمية وخارجية.

وفي معرض الحديث عن تنظيم الأسلحة وتحديدها بشكل عام، أود أن أثني على المبادرة المتعلقة بمعاهدة لتجارة الأسلحة قدمتها حكومة المملكة المتحدة قبل سنتين. إن نطاق الدعم للقرار المتعلق بتلك المسألة (قرار الجمعية العامة ٨٩/٦١) يعطي أملا في وضع آلية تنظيمية عالمية فعالة لنقل الأسلحة.

وفي الختام، أود أن أكرر التزام أرمينيا الثابت بالمساهمة في جهود تعزيز الآليات الدولية القائمة لتحديد الأسلحة والأمن العالمي وكذلك بالمساهمة بشكل بناء في المداولات المستقبلية.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية تنزانيا المتحدة.

**السيد سيروهيري** (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم في البداية على عقد هذه الجلسة بشأن موضوع تعزيز الأمن الجماعي عبر التنظيم والتخفيض العامين للأسلحة. وما كان من الممكن عقد هذه الجلسة في وقت أنسب أو أفضل من هذا الوقت، فهذا وقت يتم فيه تكديس الأسلحة التقليدية في بعض

المناطق، بما في ذلك تكديسها في بعض مناطق الصراع في أفريقيا. ونحن نثني على قراركم بشدة يا سيدي.

بينما نتحدث، تسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الدمار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويواجه مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء الذين فروا من الموت وتشردوا خطرا داهما ويتهددهم الموت من المرض أو الجوع بسبب الحرب. ولم تحقق الاستجابة الإنسانية الدولية الكثير مما هو منشود.

إن تترانيا ملتزمة، إلى جانب الاتحاد الأفريقي، بحل الصراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتعاون مع الأمم المتحدة. ونثني في هذا الصدد على الجهود التي اضطلع بها المبعوث الخاص للأمين العام، رئيس نيجيريا السابق، الجنرال أولوسيغون أوباسانجو. ونحن نشجع مجلس الأمن على زيادة الدعم لمبادرات الأمين العام، بما في ذلك عبر الموافقة على الاقتراح المقدم حول زيادة عدد قوات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد أعربت تترانيا والأمم المتحدة عن قلقهما وحثتا على نزع سلاح الجماعات المتمردة والعناصر السلبية في منطقة البحيرات الكبرى، وذلك من خلال قرار مجلس الأمن ١٦٥٣ (٢٠٠٦) المؤرخ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ولا يزال الصراع المسلح مستمرا حتى اليوم بلا هوادة؛ وتعود جذور هذا الصراع الحديثة إلى صراع التسعينات في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا وهو مستمر على الرغم من سلسلة اجتماعات واتفاقات بين المتحاربين. وعلى نفس القدر من الأهمية، دعا المجلس بلدان المنطقة إلى الاتفاق على إجراءات لبناء الثقة. وتلك الإجراءات ضرورية لحل الصراع، فإنهاء الصراعات سوف يحد بالتأكيد من الطلب المفرط على الأسلحة. وقد يعني ذلك في منطقة البحيرات الكبرى تخفيضا كبيرا في تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها.

ونحن نثني على جهود الأمم المتحدة في حفظ السلام وصون الأمن، باعتبار أن الصراع لم يمتد إلى خارج حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكننا نستطيع معا أن نفعل الكثير عبر تعزيز قوة حفظ السلام وتمكينها من أن تكون أكثر صلابة في قواعد الاشتباك. وعلينا تمكين حكومات المنطقة والسكان المدنيين المتأثرين من أن يثقوا أكثر ببعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد أدى تسلح المتمردين والعناصر السلبية، ضمن أمور أخرى، إلى تفاقم الصراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن لا نوجه أصابع الاتهام إلى المصادر المحتملة، ولكن ينبغي لنا الحد من تدفق الأسلحة والذخائر إلى المتمردين والعناصر السلبية، إضافة إلى معالجة شواغلهم بحسب ما تتطلب الحالة. ونحث لجان رصد الأسلحة المختصة التابعة لمجلس الأمن على تكثيف مراقبتها للاتجار بالأسلحة في المنطقة.

وإلى جانب المفاوضات لإنهاء الصراع، من المهم أن يتم وضع صك دولي حول إنتاج الأسلحة وتوزيعها يقصر تلك التجارة على الأطراف الحكومية. إن مزيجا من الصكوك القانونية والإرادة السياسية وأدوات وإجراءات نزع السلاح يمكن أن يقطع شوطا طويلا في كفالة تنظيم وتخفيض التسلح العامين، وذلك من خلال عمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي ذلك الصدد، ندعو الدول الأعضاء وجميع أصحاب النوايا الطيبة إلى دعم مساعي الأمم المتحدة للاتفاق على معاهدة شاملة لتجارة أسلحة تتصدى بشكل خاص لتهديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

**السيد النصر** (قطر): السيد الرئيس، أهنئكم بداية على رئاستكم الناجحة لمجلس الأمن واختياركم لموضوع

”تعزيز الأمن الجماعي من خلال تنظيم التسلح وخفضه“، ونتفق على أنه أحد أهم العوامل المؤدية إلى السلام والتنمية.

إن مفهومنا هو أن تناول مجلس الأمن لهذا الموضوع اليوم هو على أساس مناقشة ما يتعلق به من تهديد للسلم والأمن الدوليين وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تحدد صلاحية مجلس الأمن، والمادة ٢٦ التي تشترط موافقة الجمعية العامة على اقتراح المجلس لأي منهاج لتنظيم التسلح، وعلى أساس الاتساق على مستوى المنظومة من حيث أن أجهزة الأمم المتحدة تكمل بعضها بعضا، ومع صون ولاية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف في تناول كافة المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي.

لقد نص الفصل الثامن من لميثاق على أهمية تفعيل دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وخلق التعاون بينها وبين الأمم المتحدة في ما يتصل بحفظ السلم والأمن الدوليين، وإعمالا لذلك، فإن كلا من جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك الاتحاد الأفريقي – على سبيل المثال – هي من التنظيمات الإقليمية النشطة في مجال تشريع وتنفيذ نُهج نزع السلاح المتوازية مع منهاج الأمم المتحدة في هذا المجال، مما يجعلها تنظيمات ناجحة ومكملة للأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإن على الأمم المتحدة، من منطلق الأمن الجماعي، مسؤولية في توفير الدعم لتلك التنظيمات لتتمكن من أداء أدوارها، خاصة في مناطق تشهد صراعات مسلحة وتدفقا للأسلحة، بطرق مرئية وغير مرئية.

يبلغ حجم الإنفاق العالمي على التسلح ما يقارب تريليون دولار سنويا، وبالإمكان أن نتخيل ما كان يمكن تحقيقه من أهداف إنمائية لو تم تسخير هذا المبلغ لخدمة البشرية؛ وما كان يمكن أن يتم توفيره على مجلس الأمن من وقت وجهد، نظرا لترابط نزع السلاح والأمن والتنمية. لذلك، سيكون من المفيد أن تتقيد الدول بتنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية والمنبثق عن أعمال اللجنة الأولى للجمعية العامة المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي، والذي يتم اعتماده سنويا بأغلبية ساحقة، لأنه يرسم نهجا عمليا لتناول التحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي، في ميدان التنمية والقضاء على الفقر والقضاء على الأمراض التي تبتلى بها البشرية، من خلال نهج وقائي قائم على الفائدة من تسخير النفقات العسكرية لأغراض إنمائية.

إن الاحتلال الأجنبي لأراضي الغير تهديد للأمن والسلم الدوليين، فهو لا يؤدي إلى الفوضى والدمار الاقتصادي، وتدفق الأسلحة واستنزاف موارد المجتمع الدولي؛ وبالتالي، الحرمان من فرص التنمية. والأزمة العالمية التي يواجهها العالم الآن هي خير دليل على ذلك.

وتؤمن دولة قطر بأن التزام الدول بتنفيذ الاتفاقات التي قطعتها على نفسها، في مجال تنظيم التسلح وخفضه، هو أساس نجاح تلك الاتفاقات، مما يؤدي إلى جني فوائدها، وتحقيق الخير والتنمية البشرية. وينبغي التذكير هنا بأن وسائل التحقق من هذه الالتزامات تحددها تلك الاتفاقات ذاتها، وبموجب موافقة الأطراف المعنية، وبالتالي، لا يمكن التذرع بعدم التزام الدول باتفاقات ما، لاتخاذ إجراءات أو وسائل أحادية أو خارجة عن التعددية والشرعية الدولية، وإلا انتفت الفائدة من أهم اتفاق بين أعضاء المجتمع الدولي، وهو ميثاق الأمم المتحدة الذي ينبغي صونه والتقيد به، وصولا إلى الأمن والسلام والتنمية.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوليفيا.

**السيد سيليس ألفارادو** (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر وفد كوستاريكا وأحيِّيه على تنظيم

حدث بهذه الأهمية، لا سيما بالنسبة للبلدان الصغيرة، مثل كوستاريكا، التي أعطت مثالاً لا يمكن إنكاره باتِّباعها سياسة سلمية – وهذا مثال يجدر الاقتداء به. لقد بدأت بوليفيا أيضا عملية نعطي فيها إشارات واضحة جدا بأن المسار الوحيد لضمان السلم والأمن الدوليين هو، بالتحديد مسار الحوار ومسار الالتزام بثقافة سلام.

إن بوليفيا، شأنها شأن بلدان أخرى قليلة في العالم، مرَّت بفترات من العنف والعدوانية الشديدين. فمن عام ١٨١٠ إلى عام ١٨٢٥، كابدنا ١٥ سنة من الكفاح المسلح ضد التاج الإسباني، وأُريق الكثير من الدم. وبعد ذلك، خلال فترة الجمهورية، كانت بوليفيا ضحية الحروب العدوانية. وبنتيجة لتلك الحروب، خسرت بوليفيا أكثر من ١,٢ مليون كيلومتر مربّع – أي أكثر من نصف أراضيها – مما أوقعها ضحية عدوان من بعض البلدان المجاورة، وضحية الإرهاب والعنف من جانب الحكومات العسكرية الديكتاتورية، تحت مظلة الحرب الباردة ، وفوق ذلك، برعاية أحد أقوى البلدان في المنطقة.

و لم تنتهِ هذه الفترة من العنف. فمنذ شهرين تحديدا، شهدنا مذبحة نأمل أن تكون الأخيرة، سبَّبتها المعارضة لحكومة الرئيس إيفو مورالیس؛ وهي معارضة تشعر بالكراهية والعنصرية ضد أولئك الناس الذين كانوا مهمّشين دائما في المجتمع البوليفي. وقد أدت تلك الكراهية والعنصرية إلى مذبحة ضد المزارعين العزل، أدانتها، عمليا، جميع البلدان في العالم– باستثناء أقوى بلد في المنطقة.

واقتناعاً من بوليفيا بأن الطريق إلى السلام الدولي يقوم على الحوار، الذي يستند بدوره إلى نزع السلاح، ليس نزع السلاح المادي فحسب، وإنما الروحي أيضا، فإنها توشك اليوم على اعتماد دستور سياسي جديد، تنص المادة ١٠ منه على أن:

”بوليفيا دولة مسالمة تناصر ثقافة السلام والحق في السلام، فضلا عن التعاون بين شعوب المنطقة والعالم، بغية الإسهام في التفاهم المتبادل، والتنمية المتكافئة، وتعزيز تفاعل الثقافات مع الاحترام الكامل لسيادة الدول. وترفض بوليفيا جميع الحروب العدوانية كوسيلة لتسوية الخلافات والصراعات بين الدول، وتحتفظ بحقها في الدفاع المشروع عن نفسها، في حالة العدوان الذي يهدد استقلال الدولة وسلامتها.

”ويحظر إنشاء قواعد عسكرية أجنبية في أراضي بوليفيا“.

وتعرب المادة ١٠ بوضوح عن رغبة بوليفيا في بدء عصر جديد من بناء سلام حقيقي في العالم.

في سياق هذه المناقشة، سمعنا بيانات مشجعة للغاية، منها بيان المملكة المتحدة، التي أعربت بوضوح عن موقف مفاده أننا لكي نمضي قُدما في منع انتشار الأسلحة النووية، لا بدّ لنا أيضا من أن نؤكد عملية نزع السلاح لدى البلدان التي تمتلك أسلحة نووية. ويود وفد بلدي أن يسمع تلك المقولة نفسها، وأن نرى أنّ ذلك هو نفس قرار تلك الدول التي تشكل حيازتها لأسلحة نووية التهديد الحقيقي للسلم والأمن الدوليين. وليس صحيحا أن أعظم خطر على السلم في السنوات الأخيرة هو خطر محلي ويقتصر على الصراعات الداخلية. وليس ببساطة الصراعات الداخلية في كل بلد التي يمكنها أن تهدد السلم العالمي.

علينا ألا ننسى الصراعات الدولية – وأعمال الحرب في أفغانستان والعراق. ولن نسأل ما إذا كانت الأسباب جيدة أو سيئة، لأنه بالنسبة لنا جميع الحروب سيئة. وعلاوة على ذلك، قبل أيام قليلة سمعنا كلمات صادرة عن مسؤول حكومي توحي بوجوب استمرار الحرب في العراق – وكان

هذا بين علامتي اقتباس ــ لأننا وقعنا من فورنا عقدا كبيرا يتعلق بالأسلحة مع بلد كان يتكلم بالنيابة عنه.

هناك الكثير ما يقال عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة ولكنني أتساءل عما إذا كان الاتجار المشروع بالأسلحة أقل هلاكا من الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ونتفق جميعا على أن علينا مكافحة الاتجار بالأسلحة ولكن علينا أيضا أن نتذكر أن العديد من الصراعات المسلحة نتيجة بخل تلك البلدان التي تروج لصناعة الحرب. فلماذا لا تأخذ الأمم المتحدة زمام المبادرة بوضع مشروع يمكِّن من فرض حظر منتظم على إنتاج الأسلحة؟ فالأسلحة هي السبب الحقيقي للصراعات.

وأخيرا وعلى الرغم من أن هناك مواضيع عديدة أود أن أتطرق إليها هنا، فحسبي أن أختتم كلمتي بالإشارة إلى ضرورة تحليل عواقب التشجيع على سباق التسلح في المناطق التي يكون فيها عدد البلدان المتقدمة النمو أقل، وفي البلدان التي لديها احتياجات ماسة. فالعديد من هذه البلدان يشعر أنه مهدد بنهج جيرانها المولع بالحروب، لأن جيرانها يتلقون مساهمات من الأسلحة تقدر بملايين وملايين من الدولارات ولأن جيرانها يحصلون على القروض لتسليح أنفسهم. وبطبيعة الحال هذا يرغم كل بلد على أن يشعر بالحاجة الطبيعية لإيجاد الآلية التي يمكنه بها الدفاع عن نفسه، حتى على حساب تجويع شعبه.

أعتقد أنه في التحليل الأخير يجب على الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير تهدف إلى القضاء على توريد الأسلحة المخزي.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنن.

**السيد زينسو** (بنن) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، يود وفدي أن يشكركم على تنظيم هذه الجلسة العلنية التي تعقد اليوم. ونقدر أيما تقدير وجود رئيس كوستاريكا بيننا اليوم، ومساهمته الشخصية فيها، مما يزيد من أهمية هذا الحدث العام الذي يجري أثناء تولي كوستاريكا رئاسة المجلس.

إن الموضوع على جانب من الأهمية لتحقيق المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة، ولا شيء يميز ميثاق الأمم المتحدة كالعلاقة الواضحة بين السلم والأمن الدوليين والتنمية وتعزيز احترام الحقوق الفردية والحريات الأساسية. وهذه العلاقة تتجسد تماما بوضوح في المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي البيان الذي أدليت به بنن خلال المناقشة العامة للدورة الثالثة والستين في اللجنة الأولى ذكرت بالدعوة الواردة في المادة ٢٦ من الميثاق، حيث أعربنا عن بالغ قلقنا إزاء الزيادة الهائلة في النفقات العسكرية فيما بين الدول الأعضاء. لذلك فإن موضوع مناقشتنا اليوم يضع في صدارة جدول أعمال مجلس الأمن هذه المهمة الحيوية التي أناطها بنا الميثاق، والتي لم يتمكن بعد المجلس من الاضطلاع بها بسبب عدم توفر الظروف المواتية المصاحبة لتطوره منذ دخول الميثاق حيز النفاذ.

إن تقاعس مجلس الأمن في مجال تنظيم الأسلحة والحد منها مرتبط بتطوير الأسلحة النووية وانتشارها في سياق الحرب الباردة. والصراعات الإقليمية التي زادت خلال تلك الفترة هي أيضا جزء من إطار تلك المواجهة الرئيسية. وفي نهاية الحرب الباردة، تعلق العالم بأسره بأمل جني العوائد الحقيقية للسلم عندما بدأ بالتعاون الاستراتيجي فيما بين الدول الكبرى لمواجهة التحديات التي تواجهها البشرية في مطلع الألفية الثالثة. وإذا كانت اتفاقات نزع السلاح الثنائية في مجال الأسلحة النووية التي أبرمت في التسعينات قد جعلت لهذه الآمال مصداقية، فالحالة الراهنة تبعث على الخطر البالغ. إذ أننا نشهد زيادة نسبتها ٤٥ في المائة في النفقات العسكرية

في نفس الفترة مع ما يترتب على ذلك من مخاطر الانتشار المفترضة جراء الطريق المسدود التي تجد نفسها فيه آلية نزع سلاح التي تديرها الجمعية العامة. وقد حدث هذا لأن مجلس الأمن لم يقم إلا بدور هامشي في تنظيم وتخفيض التسلح المنصوص عليه في المادة ٢٦ من الميثاق. ولم يعد بوسعنا أن ندع تلك الحالة غير المقبولة على الإطلاق تزيد من إحباط آمال البشرية.

إنكم يا سيادة الرئيس بفتحكم مناقشة علنية بشأن تعزيز الأمن الجماعي من خلال التنظيم والتخفيض العام للأسلحة بوصفها أسلم طريقة لإحلال السلم وتحقيق التنمية، فإن بلدكم بدأ بالقيام بدور هام للغاية. ونأمل أن يغتنم مجلس الأمن هذه الفرصة الجديدة لاستئناف جهوده الطليعية في اجتثاث جذور سباق التسلح في جميع أرجاء العالم. وإذا كان بمقدوره القيام بذلك، فإنه سوف يهيئ الظروف المواتية لتحقيق الوعد بالسلم والأمن والتنمية والنهوض باحترام الحقوق الأساسية للإنسان كما وردت في إعلان الألفية الذي اعتمد في قمة الألفية في عام ٢٠٠٠ وفي الوثيقة الختامية للقمة العالمية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في عام ٢٠٠٥.

ويتفق وفدي لذلك اتفاقا كاملا مع التحليل المقترح في الورقة المفاهيمية (S/2008/697، المرفق) التي أعدها بلدكم يا سيدي لتهتدي بها أفكارنا في هذا الموضوع. ونعرب عن تأييدنا للأفكار الرئيسية التي وردت في الفقرتين ١٠ و٢٠ من تلك الوثيقة لمعالجة التحديات التي تصفها.

ويجب على مجلس الأمن أن ينفذ تلك الأفكار على نحو مفيد بالعمل دون هوادة على التشغيل الكامل لنظام الأمن الجماعي الذي أنشأه الميثاق بكل أبعاده. وينبغي أن يسعى لاستعادة السيطرة على التشوهات غير المقبولة التي نكب بها السلام والأمن الدوليان، وذلك بالاضطلاع على الوجه الأكمل بمسؤولياته مع المراعاة الدقيقة لمبادئ المساواة في السيادة بين الدول، سواء كانت كبيرة أم صغيرة. وينبغي أن يصبح مجلس الأمن مصدرا رئيسيا تستلهمه تعددية الأطراف، مستفيدة بصفة منتظمة من صلاحياته العالمية والتنسيق الإقليمي اللازم لفعالية ممارستها.

وفي هذا الصدد، تود بنن أن توجه اهتمام مجلس الأمن إلى الدراسة الشيقة للغاية التي وضعها الأستاذ بول كولير بجامعة أكسفورد عن التنسيق الإقليمي للحد من النفقات العسكرية. وينبغي أن تصمم آليات حفظ السلام ومنع نشوب الصراعات التي أنشئت في بقاع مختلفة من العالم لبناء هيكل نظام الأمن الجماعي المتوخى في الفصل الثامن من الميثاق.

وقد أحرز الاتحاد الأفريقي تقدما كبيرا في هذا المجال وأعرب تكرارا عن رغبته في أن يعبر مجلس الأمن والأمم المتحدة بعض الشيء عن تقديرهما لجهوده بتمويل عمليات حفظ السلام التي يُضطلع بها في ظل ولاية المجلس. ومن المهم في هذا الصدد تعزيز التعاون الفعال بين الدول خفضا لما يتكلفه ضمان السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، ترحب بنن بالمبادئ التوجيهية التنفيذية الواردة في القرارات ١٦٢٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣١ (٢٠٠٥) و ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، والمشار إليها بحق في رسالتكم يا سيدي الموجهة إلى الأمين العام بشأن مناقشة اليوم.

وينبغي في الوقت ذاته أن يحشد مجلس الأمن المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات مفيدة للقضاء على الأسباب الجذرية للصراع، من خلال تنمية الترابط بين الدول، وعلاقاتها الداخلية، والعلاقة بين الإنسان والطبيعة. وتبرهن التحديات الرئيسية التي ينطوي عليها ذلك على انعدام المنطق كليا في سباق التسلح. ولكي نواجه هذه التحديات، ينبغي أن يرمي الإصلاح الجاري حاليا في المنظومة الدولية بحزم إلى إيجاد

منطق جديد يجسد على أفضل نحو المبادئ الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

**السيد بن مهيدي** (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء بالترحيب بحضور فخامة الرئيس أوسكار أرياس سانشيز في هذه المناقشة. وأود أن أهنئ أعضاء وفده على تبوئهم رئاسة مجلس الأمن عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أيضا أن أشكر وفد كوستاريكا على مبادرته الجديرة بالثناء إلى تنظيم مناقشة مفتوحة في هذا الموضوع الهام.

يصادف العام ٢٠٠٨ الذكرى السنوية لمرور ٣٠ عاما على أول دورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح تعقدها الجمعية العامة، وقد كانت نقطة تحول تاريخية في الجهود متعددة الأطراف لنزع السلاح العام وفي دور الجمعية العامة بصفة خاصة. وقد عملت الوثيقة الختامية الصادرة عن تلك الدورة بمثابة دليل لجهود المنظمة في هذا المجال.

وقد أحدثت نهضة المجتمع الدولي تلك جوا من الوئام والتعاون يبشر باحتمالات أفضل للحوار والتشاور في موضوع نزع السلاح. وشهدنا تغييرا نوعيا في الاتجاهات مما سمح باتخاذ مواقف أكثر مرونة والاضطلاع بمبادرات أعاقتها صراعات القوى الضيقة الأفق مددا طويلة.

واليوم نجد أنفسنا مضطرين للاعتراف بأن الأمل الذي دعت إليه تلك الجهود في تحرير البشرية من خطر أسلحة الدمار الشامل قد تضاءل. ونتيجة لذلك نشأت قضايا عديدة، ولم تكن المخاطر المرتبطة بانتشار أسلحة الدمار الشامل وتطوير جيل جديد من الأسلحة في أي وقت أكبر مما هي الآن. ومن الواضح أن تلك الحالة تبرز بفعل ظهور أخطار حديدة وملحة تثير قلقا خطيرا لدى المجتمع الدولي بأسره.

وبالنظر إلى هذه الحالة، فإن المحافظة على السلام والأمن الدوليين وتسوية الصراعات، ولا سيما الصراعات المرتبطة بالاستعمار، تمثل تحديا مشتركا للمجتمع الدولي بأسره. وعلينا أن نعالج تلك المهمة لكي نهيء معا الأوضاع الضرورية لإحداث تغيير شامل في الاتجاهات السائدة ولإرساء الأسس لنظام الأمن الجماعي الذي نتطلع جميعا إليه والذي هو أكثر الطرق أمانا إلى السلام والتنمية.

ويقتضي هذا التحدي، في رأينا، التزاما بتعزيز سيادة القانون وإصلاح إطار التفاوض المتعدد الأطراف من أجل تقديم حلول عالمية ومستدامة لقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار. وتتوقف هذه الجهود على تنفيذ الالتزامات التي قطعناها جميعا معا في مجال نزع السلاح والإزالة الكاملة لأسلحة الدمار الشامل، وهي الضمان الحقيقي الوحيد لأمن الجميع.

والجزائر ملتزمة التزاما ثابتا بالوفاء بجميع التزاماتها النابعة من الصكوك الإقليمية والدولية التي هي طرف فيها. ولن ندخر وسعا، في إطار الكيانات الإقليمية والمتعددة الأطراف التي ننتمي إليها، في دعم وتعزيز المبادرات المصممة لإعادة إطلاق عملية نزع السلاح وعدم الانتشار النووي والحد من الأسلحة.

وفي هذا الصدد، يشارك وفدي كثيرا من الوفود، ولا سيما الوفود الأفريقية، هواجسها فيما يتعلق بالمخاطر التي يمثلها انتشار الأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، الذي يخلف آثارا مزعزعة للاستقرار ومقوضة تقويضا خطيرا للسلام والاستقرار والتنمية على الصعيد الدولي.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

**السيد تاكاسو** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أثني على مبادرة كوستاريكا الجديرة بالإشادة إلى تسليط

الضوء على أهمية نزع السلاح والتنمية في هذه المناقشة لمجلس الأمن بقيادة الرئيس أوسكار أرياس سانشيز الحائز على جائزة نوبل. وكوستاريكا معروفة بأنها بلد ليس له جيش دائم، وهي لذلك في خير موقف يؤهلها للقيام بهذه المبادرة.

وتعزيز تعددية الأطراف والأمن الجماعي أمر مهم جدا لشعب اليابان. فقد تخلت اليابان بموجب دستورها عن استخدام القوة كوسيلة لتسوية الصراعات الدولية وأخلصت في اتباع طريق السلام والتنمية من خلال التعاون الدولي. ولا تدخر اليابان وسعا في تعبئة الموارد تحقيقا لسلام سكانها ورخائهم على الصعيد المحلي، والعالم على المسرح الدولي. وتعرب اليابان عن تصميمها على مناصرة التسوية السلمية للصراعات ونزع السلاح.

ونزع السلاح في صدارة أولويات السياسة الخارجة لليابان. ونتصدر الجهود الدولية لنزع السلاح النووي والحد من الأسلحة التقليدية. وقد اعتمدنا ثلاثة مبادئ رافضة للخيارات النووية وسياسة حازمة لعدم تصدير الأسلحة. وبناء على إيماننا بضرورة إيجاد عالم بدون أسلحة نووية، فقد ظلت اليابان تبادر بتقديم القرار المتعلق بنزع السلاح النووي في الجمعية العامة في كل سنة منذ عام ١٩٩٤، وتدعو بنشاط إلى تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، اضطلعت اليابان بدور رائد في تنفيذ برنامج العمل منذ اعتماده في عام ٢٠٠١. وبالإضافة إلى ذلك، بادرت اليابان مع كولومبيا وجنوب أفريقيا بتقديم قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن عوائد السلام التي تحققها جهود نزع السلاح سوف تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان عموما، وأنها من خلال تخفيف التوتر سيكون لها تأثير مفيد للمجتمع وللبلدان المجاورة. وغني عن القول إننا لا نُمنح السلام والأمن بشكل تلقائي، بل يجب أن نعمل من أجل تحقيقهما. ويتعين الجمع بين الجهود الحثيثة والموارد الكبيرة من أجل إرسائهما وصونهما. ولذا علينا أن نحشد قوتنا وحكمتنا من أجل صون السلام والأمن الدوليين وأن نعمل على ممارسة التسامح وأن نعيش معا بسلام كجيران تربط فيما بينهم علاقات حسن الجوار.

إن أهمية الحد من الأسلحة التقليدية ونزعها أشد ما تكون في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وبعد التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار، غالبا ما تزداد النفقات العسكرية بدلا من أن تتقلص. وينبغي لجهودنا طوال فترة حفظ السلام وبناء السلام أن تركز على تنظيم الأسلحة ونزع السلاح من أجل تحقيق مجتمع أكثر أمانا واستقرارا. ولجنة بناء السلام في وضع فريد يمكنها من سد الثغرات والعمل بوصفها محفزا لتعبئة الموارد لتحقيق السلام والتنمية، وبذلك رسم آفاق جديدة للأمن الجماعي.

ولكي يعود المجتمع الذي مزقه الصراع إلى الحياة الطبيعية، ولكي يوضع حد للدائرة المفرغة المتمثلة في الفقر والصراع، لا بد لذلك المجتمع من إجراء تغيير ملموس في الحياة اليومية للناس. وينبغي، على سبيل المثال، أن تصل إمدادات الكهرباء لكل أسرة، ولا بد من تظهير حقول الزراعة من الألغام الأرضية، وإيجاد فرص عمل للمحاربين السابقين. حينئذ سيسود التطلع إلى الاستقرار الاجتماعي والسلام الدائم، وسيحول الناس، في نهاية المطاف، سيوفهم إلى محاريث.

إن جهود بناء السلام متعددة الأوجه. وينبغي أن يسير إصلاح قطاع الأمن والتنمية الاقتصادية وتعزيز الحكم جنبا إلى جنب. والملكية الوطنية والمساعدة الذاتية ليستا القاعدة العامة فحسب، بل هما عنصر أساسي لا بديل عنه من أجل النجاح. وبعد استعادة السلام، يجب أن يحل بناء

الدولة والمصالحة محل التعصب والكراهية. وسيؤدي تعزيز الثقة، والاحترام والاعتماد المتبادلان فيما بين الجيران إلى منع عودة الصراع العنيف. وينبغي حل جميع النزاعات بالوسائل السلمية والديمقراطية.

إن التعاون الإقليمي في هذا المجال لا غنى عنه. وبما أن العديد من الصراعات الحالية توصف بأنها صراعات دوارة عابرة للحدود، فإن حلها سيكون جزئيا وناقصا ما لم يعالج البعد الإقليمي للصراع والرقابة على الأسلحة غير المشروعة. إن ضبط الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يكتسي أهمية خاصة لأن انتشار تلك الأسلحة يؤدي إلى إطالة أجل الصراعات المميتة وتنجم عنه آثار سلبية على الاستقرار الاجتماعي والتنمية في الأجل الطويل.

ويمكن لمجلس الأمن أن يتعاون بشكل وثيق مع المنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأخرى، وأن يعمل من أجل السلم والأمن اللذين سيؤدي إحلالهما إلى تقليص النفقات العسكرية. ونحن، على سبيل المثال، قدمنا الدعم من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإنشاء لجان وطنية للتصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في سيراليون وليبريا وكوت ديفوار. كما أننا نرحب بمساهمة مراكز الأمم المتحدة الإقليمية لنزع السلاح في تعزيز النهج الإقليمي. وستواصل اليابان دعم الجهود الإقليمية ودون الإقليمية لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة بالتعاون مع الأمم المتحدة.

إن العالم يواجه العديد من التحديات التي لا بد من التصدي لها من أجل صون السلام وتعزيز الازدهار. ونحن عاقدون العزم على الإسهام في الأمن الجماعي من خلال عضوية مجلس الأمن ابتداء من العام المقبل وعلى الاستمرار في تكريس جهودنا بالكامل لصون السلم والأمن الدوليين.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

بعد المشاورات التي أجريت بين أعضاء المجلس، أذن لي أن أدلي بالبيان التالي باسم مجلس الأمن:

”يشير مجلس الأمن إلى مسؤوليته الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين.

”وما زال مجلس الأمن على اقتناع بضرورة تعزيز السلام والأمن الدوليين من خلال جملة أمور منها نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ويعتبر أن تنظيم وخفض الأسلحة والقوات المسلحة، حسب الاقتضاء، أحد أهم التدابير من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين بأقل تحويل لموارد العالم البشرية والاقتصادية.

”ويشير مجلس الأمن إلى أهمية الأمن الجماعي وإلى تأثيره على نزع السلاح والتنمية، ويؤكد قلقه إزاء تزايد الإنفاق العسكري العالمي.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية وجود مستويات مناسبة من الإنفاق العسكري، من أجل تحقيق الأمن غير المنقوص للجميع بأدنى مستوى من التسلح، ويحث جميع الدول على تخصيص أكبر قدر ممكن من الموارد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة لمكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

”ويؤكد مجلس الأمن ما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي أكد فيها رؤساء الدول والحكومات أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان عناصر مترابطة يدعم بعضها بعضا.

”ويؤكد مجلس الأمن ما لوجود نظام فعال متعدد الأطراف، وفقا لأحكام القانون الدولي، من أهمية حاسمة للتصدي بطريقة أفضل للتحديات والأخطار المترابطة والمتعددة الجوانب التي يواجهها عالمنا وتحقيق التقدم في مجالات السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، التي هي ركائز منظومة الأمم المتحدة وأسس الأمن والرفاه الجماعيين. ويعرب أيضا عن تأييده لتعددية الأطراف باعتبارها من أهم الوسائل لحل المشاكل الأمنية وفقا للقانون الدولي.

”ويعرب مجلس الأمن عن تأييده للتدابير الوطنية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي تتخذها الحكومات بهدف خفض النفقات العسكرية، حسب الاقتضاء، وبالتالي الإسهام في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية تشجيع وضع المعايير وفقا للقانون الدولي، كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز تدابير عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، وكذلك أهمية الامتثال للاتفاقات والاتفاقيات والمعاهدات القائمة التي تتصل بهذه المسائل وبالسلام والأمن الدوليين، وتعزيزها.

”ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين تماشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يمكن أن يحسن الأمن الجماعي وينبغي بالتالي تعزيزه باستمرار. وفي هذا الصدد، يؤكد أهمية تعزيز قدرات هذه المنظمات في مجالات منع نشوب النزاعات، وإدارة الأزمات، وتحديد الأسلحة، ودعم الدول التي تتعافى من آثار النزاعات وإرساء دعائم السلام والتنمية المستدامين.

”ويذكر مجلس الأمن بالتزام جميع الدول بقبول قراراته وتنفيذها وفقا للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة، ويؤكد التزامه بمواصلة رصد وتشجيع التنفيذ الفعال لقراراته، لتجنب نشوب النزاعات، وتعزيز وصون السلام والأمن الدوليين، وتعزيز الثقة في الأمن الجماعي.

”ويدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والأمانة العامة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها المختصة، حسب الاقتضاء، إلى بذل المزيد من الجهود من أجل صون التعاون الدولي والإقليمي وتيسيره وتطويره وتعزيزه في مجالات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح، من خلال جملة أمور منها مواصلة تنفيذ وتعزيز الاتفاقات والصكوك ذات الصلة.

”ويعتزم مجلس الأمن مواصلة متابعة هذه المسألة.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2008/43.

أود أن أشكر جميع المشاركين على مساهماتهم في هذه الجلسة. وأود على وجه الخصوص أن أشكر فخامة السيد صمويل لويس – نافارو، نائب الرئيس ووزير الخارجية ببنما، ومعالي السيد رينان فوينتيأليا، المبعوث الخاص لرئيس شيلي، وكذلك الممثلين الآخرين.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.